العدد 18A-1 ايلول ٢٠٢٥ المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No. 18A-1 – Sept 2025 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

البنية الفكرية للتجديد النحوي عند الآثاري (ت ٨٢٨هـ) : قراءة تحليلية لكتاب الهداية في شرح الكفاية

الطالبة شيماء داود سلمان عبد الله أ.م.د. ميساء طه خماس
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية
Assistant Professor Dr. Maysa Taha khammas / Mustansiriyah University / College of Arts / Department of Arabic Language
الايميل : dr.maysaal@uomustansiriyah.edu.iq

- The Intellectual Structure of Grammatical Innovation in al-Āthārī (d. 828 AH): An Analytical Reading of His Book al-Hidāyah fī Sharḥ al-Kifāyah

ـ ملخص باللغة العربية :

يظهر هذا البحث دراسة تحليلية لكتاب الهداية في شرح الكفاية للآثاري (ت ٨٢٨هـ) ، إذ يعد أحد المؤلفات النحوية التي ظهرت في القرن التاسع الهجري ، وكان له الأثر في الدرس النحوي العربي ، وكان هدف الدراسة الكشف عن مظاهر الإبداع النحوي ، والتجديد عند الآثاري من خلال سبعة مجالات رئيسة هي: استحداث المصطلحات النحوية الجديدة ، والمعاني المبتكرة للحروف ، والأدوات، وذكر المؤلفات الجديدة ، وغير المشهورة ، والزيادات التي أضافها إلى الكفاية ، والتبويب الجديد للأبواب ، والأنواع ، والحدود، وآراؤه ، والردود التي قدّمها على آراء النحاة السابقين .

ـ الكلمات المفتاحية : البنية الفكرية ، التجديد النحوي ، الآثاري ، كتاب الهداية في شرح الكفاي

ـ ملخص باللغة الإنكليزية :

This study presents an analytical examination of al-Hidāyah fī Sharḥ al-Kifāyah by al-Āthārī (d. 828 AH), which is considered one of the grammatical works that emerged in the ninth century AH and had a notable impact on Arabic grammatical scholarship. The aim of the study is to reveal the manifestations of grammatical creativity and innovation in al-Āthārī's work through seven main areas: the introduction of new grammatical terms, the development of innovative meanings for particles and tools, the mention of new and less-known works, the additions he made to al-Kifāyah, the reclassification of chapters, types, and definitions, as well as his opinions and the refutations he presented against the views of earlier grammarians

ـ المقدمة :

أحد الركائز الأساسية لفهم اللغة العربية هوعلم النحو ، وعبر تاريخه الطويل قد شهد تطورات مستمرة في المادة العلمية ، والمصطلحات ، والتحليل اللغوي ، والمنهجيات ، وهناك نحاة برزوا ، وأسهموا في إثراء هذا العلم ، والابتكار ، والتجديد ، واستحداث مناهج جديدة ، ومن ضمنهم العالم النحوي الآثاري (ت ٨٢٨هـ) الذي وقف موقفًا بارزًا ، إذ قدم إضافات فريدة ، ونوعية في كتابه (الهداية في شرح الكفاية) ، ويأتي هذا البحث لتسبر ، ولتحليل أغوار انجازات ، وإسهامات الآثاري اللغوية ، والنحوية ، ويُسلط الضوء على مجالات التجديد السبعة التي ميزت عمله : أولاً : استعمال المصطلحات النحوية الجديدة التي ساهمت في رفد معجم اللغة العربية بالمفاهيم اللغوية ، ثانيًا : تقديم معانٍ جديدة للحروف ، والأدوات ، مما

يثبت دقة فهمه للبنية المعجمية اللغوية ، وتأثير دور العناصر الصغيرة في السياق اللغوي ، والنحوي ، ثالثًا : الإشارة إلى مؤلفاته الجديدة أو غير المشهورة، والتي تُظهر تنوع اهتماماته البحثية ، والثقافية ، وعمقها في كتابه ، رابعًا : تسليط الضوء على الزيادات التي أضافها إلى شرح الكفاية ، والتي لها إسهامٌ واضحٌ في تفسير المادة اللغوية والنحوية ، خامسًا : التبويب ، والحصر الجديد للأبواب ، والحدود ، والأنواع ، والأقسام ، مما يظهر منهجية تصنيفية مبتكرة ، ودقيقة ، ، سادسًا : آراؤه ، وتعليقاته الجديدة على القواعد ، والمفاهيم النحوية ، مما أظهرت بصيرته اللغوية ، ورؤيته النقدية ، ثم ردوده الجديدة على مسائل نحوية ذكرت ، وانطرحت في كتب سابقة ، ، والتي تكشف عن عمق تحليله ، ومهارته في النقد ، والاستدلال ، ومنذ القدِم تفاخرت الأعراب بلغتها ، وفصاحتها ، وتباروا في نظم الأشعار ، وبعد نزول القرآن الكريم تزاحم العلماء في إثراء اللغة بمؤلَّفات نحوية ، وصرفية ، وصوتية ، ومعجمية ليحفل تاريخ اللغة العربية بمؤلَّفات ، ومخزون جليل ، فمنها ما وصل إلينا ، ومنها ما زال مخطوطاً أو مفقوداً ، وكتاب الهداية في شرح الكفاية للآثاري (ت ٨٢٨ هـ) من الكتب التي حُققت في وقت قريب ، وهذا البحث هو الأول للكتاب هدفه إظهار عالم مغمور ، وتوجيه الأعين له ، فكتابه يُعدُ من الكتب التعليمية الواضحة التي نظمت على غرار من سبقها ، فهو شرح لألفية نظمها الآثاري بعنوان (كفاية الغلام في إعراب الكلام) ، وكتاب (الهداية في شرح الكفاية) للآثاري (ت ٨٢٨هـ) لم يحظَ بدراسة علمية مستقلة من قبل ، إذ كشف الكتاب لنا عن ملامح التجديد النحوي في القرن التاسع الهجري ، ومن هنا تظهر أصالة البحث ؛ فهو أولَ دراسة أكاديمية تتناول هذا الكتاب بالتحليل ، والتقويم، املاً منها إلى الكشف عن منهج الآثاري في كتابه في تجديد المصطلح ، والرأي النحوي ، والوقوف إسهاماته في تطوير ، والتجديد الدرس النحوي .

تصب مشكلة البحث في ندرة الدراسات التي تناولت جهود الآثاري اللغوية ، والنحوية في كتابة من ناحية التنظير ، واستحداث المصطلح ، وقلة القراءات المنهجية التي تظهر موقفه من التطور ، والتجديد في الفكر النحوي، رغم أهمية آرائه في تطوير الدرس النحوي بعد القرن الثامن الهجري ، ويهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة منهجية ، وتحليلية لإسهامات الآثاري، بما يوضح طبيعة التجديد الذي أضافه إلى التراث النحوي العربي، ويبرز مكانته بين النحاة الكبار، ويسعى هذا البحث إلى إظهار التجديد في منهج الآثاري ومضمون كتابه ، وإظهار براعة الآثاري استحداث المصطلح ، والمعنى ، والتبويب ، والردود، ليكون أثرا علميا للباحثين في هذا المجال .

ـ المحور الأول : الإطار العام للبحث (التعريف بالآثاري وكتابه الهداية في شرح الكفاية) :

ـ أولا : التعريف بالآثاري :

هو أبو سعيد زيد الدين شعبان بن شمس الدين محمد بن شرف الدين داود بن علي بن أبي المكارم ، القرشي نسباً ، الموصلي أصلاً ، المصري القاهري نشأة ، ووفاةً ، الشافعي مذهباً ، الآثاري شهرة ، أمّا نسبه بالآثاري ، فيبدو أنّه نسب نفسه للآثار النبوية ؛ لأنَّه كان خادمها (ينظر : القلقشندي ، (د.ت) : ٣ / ١٤ ، وآخرون) ، وإلى هذا أشار بقوله (الآثاري ، ١٩٩٩ : ١ / ٤ (قسم الدراسة)) :

لأني خادم الإسلام لي نسبٌ أرجو به رحمة المخدوم للخدم

، وقيل أيضا " سمي بذلك لا قامته برباط الآثار بمصر " (الآثاري ، ١٩٩٩ : ١ / ٤ ، ٢ / ٢) ، ونشأ الآثاري في مصر طالبة العلم وقد اشتغل في مبدأ أمره بالخط المنسوب على الشيخ أبي علي الزفتاوي ، ومهر حتى فاق فيه أقرانه ، وصار رأس من كتب عليه ، وأجازه فصار يكتب للناس ، وتكسب بالشهادة (ينظر : العسقلاني ، ١٩٦٩ : ٣ / ٣٥٣، السخاوي ، (د.ت) : ٣ / ٣٠١، و الآثاري ، ١٩٩٩ : ١ / ٥ ، ٢١٠) ، وقد أشار الآثاري إلى سكنه في اليمن ، فقال متحدِّثاً عن (مَعْرَبة): " وهي حافة مشهورة باليمن في أعلى مساكن تعز رأيتها وسكنت فيها " (الآثاري ، ١٩٩٩ : ١ / ٢١٠ ، ١ / ٥)، وأشارت المصادر

التي ترجمت للآثاري بأسماء عدد من شيوخه ، ومنهم : سراج الدين البُلقيني (ت ٨٠٥ هـ) ، والأبشيطي (ت ٨٣٥ هـ) ، الأبناسي (ت ٨٠٢ هـ) ، مجد الدين الحنفي البلبيسي (ت ٨٠٢ هـ) ، الحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٩ - ١١ ، الآثاري ، ١٩٩٣ : ٣ - ١٣ ، و الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٩ - ١١ (قسم الدراسة)، أما تلاميذه ، لم تذكر المصادر التي ترجمت للآثاري أنْ له تلاميذاً أخذوا عنه غير أنَّه توجد بعض الإشارات التي تدلُّ على وجود تلاميذ له ذكرها الإمام السخاوي في كتابه (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) (ينظر : السخاوي ، (د.ت) : ٢ / ٢٠ ، ٣ / ١٦٥ ، و ٨ / ٢٠) ، ومنهم : شيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، ومحمد بن أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٦٩ هـ) ، وشرف الدين أبو الخير حمزة بن علي علاء الدين بن يوسف جمال الدين البهستاوي الحلبي (ت ٨٤٦ هـ) (ينظر : السخاوي ، (د.ت) : ٢ / ٢٠ ، ٨ / ٢٠ و ٣ / ١٦٥) ، والآثاري ترك لنا مؤلفَّات كثيرة في مختلف فنون اللغة والنحو ، والأدب ، والمدائح النبوية ، وصرَّح الآثاري بأنَّ " تصانيف الأدبية تزيد على الثلاثين غالبها منظومات " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٠٢) ، وأشهر مؤلَّفاته النحوية ، والصرفية : تيسير التعريف في علم التصريف ، والحلاوة السكرية في علم العربية ، وشرح ألفية ابن مالك في ثلاثة مجلدات ، ولم يكمل ، وصدقة المالك في تصحيح ألفية ابن مالك ، وعنان العربية أرجوزة في النحو ، وكفاية الغلام في إعراب الكلام ، والنهاية في إعراب الكفاية ، والهداية في شرح الكفاية ، والوجه الجميل في علم الخليل (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٤٠ ، ٢٧٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥ ، السخاوي ، (د.ت) : ٣ / ٣٠٣ ، الزركلي ، ٢٠٠٢ ، ٣ / ١٦٤ ، و البغدادي ، ١٩٥١ : ١ / ٤١٧).

ثانيا ـ التعريف بكتاب (الهداية في شرح الكفاية) :

ـ اسم الكتاب وعنوانه : ذكر الآثاري في مقدمة كتابه هذا أنَّ اسمه (الهداية في شرح الكفاية) فقال : " وسميته (الهداية في شرح الكفاية) ، والله المسؤول في الإخلاص والقبول، وأن يجود عليَّ ، وعلى طالبيه بالنفع العميم، والثواب الجزيل ، فإنَّه حسبنا ونعم الوكيل" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٥٦ (قسم الدراسة)) ، **ـ نسبة الكتاب للآثاري :** أشارت المصادر التي ترجمت للآثاري أنَّ له كتاباً اسمه (الهداية في شرح الكفاية) ، قال صاحب هدية العارفين وقد ذكر مؤلفات الآثاري : " الهداية في شرح الكفاية ، وغير ذلك" (البغدادي ، ١٩٥١ : ١ / ٤١٦) ، ومما يؤكد صِحَّة نسبة الكتاب للآثاري أنَّه ذكر كتابه هذا ، وأحال عليه في كتابه المُسمَّى (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٣ : ٨ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١٣٣ و الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٩ (قسم الدراسة)).

ـ سبب تأليف الكتاب : درج العلماء والنحاة على ذكر الأسباب والدوافع الرئيسية للتأليف ، ووضع المصنَّفات في العلوم المتنوعة ، وهذه الدوافع غالباً ما تكون إمّا بطلب من الخلفاء ، والأمراء ، والقادة ، وأصحاب الوجاهة أو استجابة لطلب طلبة العلم ، والتلاميذ من هذا الشيخ أو ذاك العالم من أن يضع ، ويؤلِّف الكتاب أو المصنِّف ، وإمَّا أن يكون برغبة من العالم نفسه في أن يضع ويؤلِّف الكتاب أو المصنِّف ثم يهديه لمن أحبَّه ، وآنس بصحبته أو لطالب من طلبه اعتزازاً به ، وتقدير لمكانته ، وكثير ما يصرِّح العلماء بالسبب الرئيسي للتأليف في مقدَّمة كتبهم ، وهذا ما فعله الآثاري ، فصرَّح في المقدمة بالسبب الرئيسي لتأليف كتابه ، فقال : " وقد سألني جماعة من حفاظ ألفيتي (كفاية الغلام في إعراب الكلام) ، وطائفة من له بسماعها رواية ، ويريد اتباع الرواية بالدراية أن أعلِّق عليها شرحاً قائماً بالغرض مميزاً بين جوهر الأقاويل ، والعرض ، جامعاً لأنواع المنافع ، والمحاسب على منهج سهل به يُدرك المُنى، ولا عنده طول ، فيستوجب الملل ، فاستخرت الله تعالى ثم استعنت به على جهود القريحة في بذل النصيحة ، وشرعت لهم في هذا الشرح الهادف البيان للمزيد من الإخوان ، فشرحت لهم ما لأبُدَّ من شرحه على حسب

الطاقة ، والإمكان ، عوناً للطالب على تحصيل المطالب ، وتنبيها للراغب على أجمل المذاهب " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٥٦ (قسم الدراسة)) ؛ وبذا كشف لنا الآثاري عن سبب تأليفه لكتابه (الهداية في شرح الكفاية) ، وهو استجابة لطلب تلاميذه ، وطلبته في شرح ألفيته (كفاية الغلام في إعراب الكلام) ، ففعل ذلك ، وألَّف (الهداية في شرح الكفاية) .

- **زمن تأليف الكتاب :** ليس بين أيدينا ما يؤكد بوضوح زمن تأليف كتابه (الهداية في شرح الكفاية) ، لكنَّه من المؤكَّد أنَّه ألفه قبل الانتهاء من تأليف القلادة الجوهرية قطعاً ؛ لأنَّه أحال عليه غير مرة ؛ وبذا يمكن القول : إنَّ كتاب (الهداية في شرح الكفاية) قد ألفه الآثاري في المدة الممتدة من سنة ٨١٠ هـ إلى سنة ٨٢١ هـ، وهي المدَّة الممتدة من نهاية تأليف (الكفاية) إلى نهاية تأليف (القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية) ، وقد ألفه في أيام المجاورة بمكة المشرفة (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٤٧)، إذ صرَّح بذلك في مقدمة شرح الهداية ، فقال : " وأشكره شكر من كرَمه بمجاورة بيته والمجاورة لها تأثير " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٤٧).

- **مادة الكتاب وتبويبه :** كتاب (الهداية في شرح الكفاية) شرح فيه الآثاري ألفيته في النحو المسماة (كفاية الغلام في إعراب الكلام) ، والتي وضعها الآثاري لنظم المقدِّمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، وقد صرَّح بذلك الآثاري فقال : " وكانت متروكة فسلكتها ، ومنثورة فنظمتها ، وزدت عليها زوائد لينتفع بها طالب الإعراب" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٩) .

والكفاية سار فيها الآثاري على وفق نظام ، وترتيب ابن بابشاذ في المقدِّمة المحسبة التي جعلها مؤلِّفها في عشرة فصول على النحو الآتي : فصل الاسم، وفصل الفعل، وفصل الحرف، وفصل الرفع ، وفصل النصب، وفصل الجر، وفصل الجزم، وفصل العامل، وفصل التابع ، وفصل الخط ، وتحت كل فصل من هذه الفصول فصول أخرى عبارة عن فروع لهذه الفصول الرئيسية (ينظر : باشاذ ، ١٩٧٦ : ١ / ٤٥ - ٤٦).

أمّا الآثاري ، فقد زاد على فصول المقدمة المحسبة خمسة فصول أخرى لتصبح خمسة عشر فصلاً منها أربعة فصول تُعُّد مقدمة ، والفصل الأخير خاتمة ، فكانت فصول الآثاري على النحو الآتي :
خطبة الناظم ، فاتحة الأصول ، مقدمات الإعراب ، أصول الإعراب ، فصل الاسم، فصل الفعل، فصل الحرف ، فصل الرفع، فصل النصب ، فصل الجر، فصل الجزم ، فصل العامل ، فصل التابع ، فصل الحذف ، خاتمة الفصول (ينظر : اللآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٩ - ١٠) .

وفضلاً عما زاده الآثاري في ألفيته (كفاية الغلام في إعراب الكلام) ؛ فإنَّه زاد ، واستدرك على ابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في منظومتيهما الشهيرتين ، وهما (الدُّرة الألفية في علم العربية) لابن معطي ، و (الخلاصة الألفية) لابن مالك ، وقد صرَّح الآثاري بذلك قائلاً (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٤٤) :

قائمةٌ بأنفعِ المسالك عن ابن معطٍ وابن ما لكِ

أمّا أبواب (الكفاية) ، فإنها مائتا باب ، خمسون باباً منها للأبواب النحوية المذكورة في (الدرة) ، و(الخلاصة) ، والابواب الباقية مزيدة عليهما ، وعلى هذا ، فالكفاية " تحوي مادة ثلاثة كتب - حسب زعم الآثاري من المقدَّمة المحسبة ، الدرة الألفية ، الخلاصة، إضافة إلى زيادات الآثاري واستدراكاته " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٤٤).

- **أهمية الكتاب (الهداية في شرح الكفاية) :** تتجلى لنا أهمية كتاب الهداية في شرح الكفاية للآثاري بالجوانب الآتية :

- كشف لنا هذا الكتاب عن جهود الآثاري العلمية والشخصية العلمية المتميزة التي يتمتع بها الآثاري، فأراؤه واضحة ، واجتهاداته واضحة وشخصيته العلمية واضحة تتمثل بتوجيهاته النحوية ، وترجيحاته واعتراضاته و استدراكاته ، وتصويباته النحوية ، واللغوية ، وكل ذلك يُبيِّن لنا بوضح مكانة ، وقيمة الآثاري (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : (متن الكتاب)) .

- بيَّن لنا الآثاري ظواهر المنهج التعليمي الذي حرص عليه صاحبه أيَّما حرص، فجاء أسلوبه سهلاً بعيداً عن الغموض ، والالتواء سعى فيه الآثاري لتقديم صورة جديدة عن التراث ليست مكررة أو صورة عن كتاب سبقه (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : (متن الكتاب)).

- كثرة الأعلام الذين وردت أسماؤهم في هذا الكتاب تشكل علامة مهمة ، ومتميزة تحدلُّ على قيمة الكتاب العلمية، وكثرة العلماء الذين استقى منهم مادته العلمية دليل على أمانته العلمية ، فلا تكاد تخلو صفحة من كتابه من رأي لعالم أو مناقشة لآراء العلماء ، وهذا زاد من القيمة العلمية للكتاب (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : (متن الكتاب)).

- غزارة الشواهد التي استعان بها الآثاري في عرض مادته العلمية ، واعتمادها في تأصيل الآراء النحوية واللغوية ، والصرفية ، وتقريرها مَعلم آخر من معالم القيمة العلمية ؛ لهذا الكتاب إذ تنوعت شواهده بتنوع الموضوعات التي يعرضها، فالقرآن الكريم ثم الحديث الشريف، فكلام العرب شعراً ، ونثراً شكلت أنماط الشواهد التي استعان بها الآثاري (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : (متن الكتاب)) .

- كثرة النقولات التي أوردها الآثاري من مواردها ومصادرها التي وردت فيها مما شكل قيمة ، وأهمية أخرى تضاف لهذا الكتاب ، فقد وردت أسماء لمؤلفات ، وعلماء ومنها مؤلفات جديدة مما زاد من أهمية هذا الكتاب ، ولكن هذا ، وغيره يُعَّد كتاب الهداية في شرح الكفاية مفخرة من مفاخر علمائنا الأوائل ، ومرجعاً مهماً من مراجع مكتبتنا اللغوية (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : (متن الكتاب)) .

ـ مميزات وسمات كتاب (الهداية في شرح الكفاية) :

امتاز كتاب (الهداية في شرح الكفاية) للآثاري بجملة من المميزات والسمات التي جعلته في مقدمة المصنَّفات ، والمدونات النحوية ، ومصدراً مهما للعلماء ، وطلبة العلم ينهلون منه ، ويرجعون إليه ، ويفيدون من مادته العلمية أيَّما إفادة ، ولعل أهم ما امتاز به كتاب (الهداية في شرح الكفاية) ما يأتي :

أولاً : التوسع في شرح المسائل الخلافية التي لم يرد ذكرها في كتب الخلاف :

تتجلى لنا قيمة كتاب (الهداية في شرح الكفاية) للآثاري وأهميته في الدراسات النحوية في طريقة عرضه للمسائل الخلافية وتوجيهه لآراء النحاة بصورة عامة، والمسائل الخلافية بصورة خاصة، وتظهر عنايته بها واضحة جلية عن طريق نسبة هذه الآراء غالباً إلى أصحابها ، والوقوف عندها طويلاً ، وتفصيل القول فيها مناقشاً ، ومعللاً ، ومختاراً لنفسه غالباً الرأي الذي يراه صحيحاً ، ولا يكاد يخلو بابٌ من الأبواب المختلف فيها بين النحويين إلاَّ وذكر فيه وجوه الخلاف وناقشها ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من خلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب (لا) في قوله تعالى : ((**غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ**)) (سورة الفاتحة : ٧) ، ونقلاً عن أبي البقاء العكبري (ينظر : العكبري ، ١٩٨٧ : ١ / ٩ - ١١) فقال الآثاري : " أمّا كونها زائدة بعد الواو فهو كقولك (ما جاء زيدٌ ولا عمرو) " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٢)، إذ المعنى : (ما جاء زيدٌ وعمرو) ، وجعل الكوفيون من ذلك قوله تعالى: ((**وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ**)) (سورة فصلت : ٣٤) ، إذ التقرير: (والسيئة) ، وإلى ذلك أشار أبو البقاء في إعراب قوله تعالى : ((**وَلَا ٱلضَّآلِّينَ**)) (سورة الفاتحة : ٧)، بقوله : " (لا زائدة عند البصريين للتوكيد) ، وعند الكوفيين هي بمعنى (غير) ، انتهى كلامه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٢ و ينظر : العكبري ، ١٩٨٧ : ١ / ٩ - ١١) .

ونراه لا يكتفي بعرض الخلاف ونسبة الآراء إلى أصحابها بل يُرجِّح أحدها ؛ ويُعلِّل سبب ترجيحه للرأي الذي يختاره ؛ ومن ذلك ما ذكره من خلاف بين النحاة في موضوع الموصولات ، وهو يتحدَّث عن (ألـ) ، فقال : " وثالثها (ألْـ) ، واختلفوا فيها على ثلاثة أوجه (ينظر : ابن يعيش ، (د.ت) : ٣ / ١٤٤ ، وآخرون) : أحدها : أنَّها موصول حرفي، قاله المازني، والثاني: أنها حرف تعريف ، قاله الأخفش، والثالث وهو الصحيح : أنَّها اسم موصول بمعنى (الذي) ، و(التي) ، وفروعها ؛ لعود الضمير عليها به نحو : (أفلح المتَّقي رَبَّهُ) إذا الضمائر لا تُعاد إلاَّ على الأسماء " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٩٤ ـ ٩٥) ، وكثيراً ما نراه يُصرِّح بلفظ الخلاف ، وينقل آراء العلماء، ومن ذلك تصريحه بالخلاف بين المعربين في قوله تعالى: ((**فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ**)) (سورة الحاقة : ٤٧) ،" ففي إعرابه خلاف بين المعربين قال أبو البقاء في إعرابه (ينظر : العكبري ، ١٩٨٧ : ٢ / ١٢٣٨) : قوله تعالى : ((**فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ**)) ، (من): زائدة و (أحد) : مبتدأ، وفي الخبر وجهان : أحدهما : (حاجزين) وجُمع على معنى (أحد) ، وجُر ـِينَ على لفظ (أحد) ، وقيل : هو منصوب بـ (ما) ، وأمَّا (منكم) فقيل : هو حال من (أحد) ، وقيل : تبيين، والثاني : الخبر (منكم) ، و (عن) تتعلَّق بـ (حاجزين) ، انتهى كلامه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٤٣ ـ ٤٤٤).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره من خلاف في المثنى من أسماء الإشارة ، وهل يدخله الإعراب أم لا ؟ فقد بيَّن الخلاف في ذلك ، وصَّرح برأيه في هذه المسألة ، فقال في موضوع (مثنى اسم الإشارة) (ينظر : ابن يعيش ، (د.ت) : ٢ / ١٢٧، ابن مالك ، ١٩٩٠ : ١ / ١٩١ ، و المرادي ، ٢٠٠٥ : ١ / ١٩٠) : " وأقول : اختلف الناس في المثنى من أسماء الإشارة هل يدخله الإعراب أم لا ؟ والصحيح أنَّه لا يدخله ؛ لأنه من الأسماء التي لا يفارقها البناء؛ ولذلك قلت : (شبه إعراب)، ولم أقل : (اعراب) ، هذا الذي عليه المحققون من النحويين ؛ وذلك لأنَّهم قد اختلفوا فيها من وجهين : أحدهما : أنَّه تثنيةٌ صناعيةٌ ، لموافقتها للمثنَّى حقيقة بالألف رفعاً ، وبـ (الياء) نصباً وجرَّاً . والثاني : أنَّها صيغة مرتجلة للتثنية ، لا تثنية حقيقة ؛ لأنَّ المثنى يُنكَّرُ عند تثنيته وهذه لا يفارقها التعريف " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٥٥ ـ ٥٦) ، وهكذا شكلت المسائل الخلافية ، والتوسُّع فيها ، والعناية بها معلماً مهماً وسمة واضحة في كتاب (الهداية في شرح الكفاية) إذ لم يخلُ بابٌ من أبواب الكتاب أو موضوعٌ من موضوعاته ، وقسم من أقسامه ، وفيه مسألة خلافية أو آراء متباينة بين النحاة سواء أكانوا أفراداً أم مذاهب إلاّ وذكره الآثاري؛ ولذا فإنَّ موقف الآثاري من المسائل الخلافية والخلاف النحوي بين النحاة جديرُ بالدراسة في رسالة مستقلة أو بحوث علمية.

ثانياً: التركيز على الحدود النحوية والعناية بها :

الآثاري أحد النحاة الذين ركَّزوا على الحدود النحوية ، واعتنوا بذكرها، إذ أولاها عناية كبيرة ، فلا نراه يتعرض لباب نحوي أو قسم من أقسام كتابه إلا ويذهب إلى حدِّه حدَّاً يجلي الغموض عن مبناه ، ومضمونه في رأيه، ويكشف عن المعنى المقصود من هذا الحدِّ ، وقد تعدَّى الآثاري مسالة إيراد الحدود النحوية للمفردات بإيراد الحد اللغوي ، والاصطلاحي للمصطلح النحوي ، وهذا ما يطالعنا في أول صفحة من صفحات كتابه، إذ بيَّن لنا الحد اللغوي ، والاصطلاحي لمصطلحي (الإعراب والبناء) ، ولم يكتفِ بايراد حدٍّ واحد لها بل ذكر جميع الحدود التي قيلت في هذين المصطلحين دلالة على الشمول ، والإحاطة بجميع ما ذكره اللغويون ، والنحاة مما يُبيِّن لنا بما لا يقبل الشك الثقافة اللغوية التي يمتلكها الآثاري وسعة اطلاعه وحفظه ، فقال في موضوع (الإعراب والبناء) : ((وأقول : الإعراب في اللغة : هو البيان وقيل : الإبانة، يقال: (أعرب الرجل عن حاجته) بمعنى : أبان عنها ، ... وقيل : الإعراب في اللغة هو : التغيير، ومنه قولهم : (عربت معدة البعير) بمعنى : تغيرت. وقبيل الإعراب هو : الجَوَلان، ومنه : (عربت الدابة في مرعاها) إذا جالت . وقيل الإعراب هو: التحبُّبُ ؛ لأنَّ المتكلم به يتحبَّب إلى المستمع بما فيه من

الاستقامة ، آخذاً من قولهم : (امرأة عروب) أي : متحبِّبة ، ومنه قوله تعالى : ((**عُرُبًا أَتْرَابًا**)) (سورة الواقعة : ٣٧) ، أي : متحببات إلى أزواجهنَّ وقيل : الإعراب هو: الإصلاح ومنه (عَرَبَت معدة الفصيل) إذا انصلحت بعد فسادها وقيل لأعرابي من : أعْرَبَ : إذا تكلَّم بالعربية وقيل من أعرب إذا صارت خيلُه عراباً ، أي : جياداً ؛ كأنّه يتكلم بكلمات جياد عربية. وفي اصطلاح النحاة : هو تغيير آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً ، والبناء في اللغة : هو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ، وهو يكون حقيقة في الأجسام ، ومجازاً في غيرها ... ، وفي اصطلاح النحاة (ينظر : ابن عصفور ، ١٩٨٢ : ١ / ١٢ ، المرادي ، ٢٠٠٥ : ١ / ٤٨ ، و ابن مالك ، (د.ت) : ١ / ٣٩): هو ما لا يتغيَّر آخره لعامل دخل عليه، وعلى هذا فهو ضد الإعراب" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١ - ٢) ، ولم يكتفِ الآثاري بعرض هذه الحدود لمصطلحي الإعراب ، والبناء في اللغة ، والاصطلاح بل ذهب أبعد من ذلك إذ وضَّح لنا الغرض من الحد ، وموضوعه ، وغرضه ، فقال : " فثبت لنا أنَّ الكلمة ، إمَّا معربة، وإمَّا مبنية ، وأنَّه ليس من الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية - هذا مذهب المحققين ؛ وذلك لأنَّ المعرب ضد المبني، وليس بين هذين الضدين واسطة - على الصحيح " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢) ، وعناية الآثاري بالحدود حملته على أن يطيل النظر فيها ذاكراً كل ما يتعلَّق بالمصطلح من تسمية ، وتحديد ثم الانتهاء بتحقيق المقصود منه ، ومن ذلك ما ذكره في موضوع (الاسم المضمر) فقال: " واختار البصريون تسمية هذا القسم بالمضمر ، وبالضمير أيضا (ينظر : ابن يعيش ، (د.ت) : ٣ / ٨٣)، واختار الكوفيون تسميته بالكناية ، وبالمكني أيضاً، وتسميته بالمضمر أولى ، تبعاً للإمام (علي) الواضع له في الأصل - كرَّم الله وجهه؛ ولهذا نظمته في الكفاية (ينظر : ثعلب ، ١٩٦٩ : ٣٣٢ و ابن يعيش ، (د.ت) : ٣ / ٨٣)، واختلف النحاة (ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٢ / ٩١١ ، ٩٧٤ ، ٩٩١ و المرداي ، ٢٠٠٥ : ١ / ١٨٧ ، ٢٠٢) في تحديده : فبعضهم يقول : إنَّه لا يحتاج إلى حد لأنَّه محصور بالعد ؛ والقاعدة عندهم أنَّ المحصور بالعد لا يحتاج إلى حد ، وبعضهم يقول : لا بُدَّ له من حد ، ولو كان محصوراً بالعد، ليتميَّز بما يُعَرِّفهُ كأخويه، فذهبوا فيه إلى ثلاثة مذاهب : فقال بعضهم :هو ما أُريد به الاختصار. وقال بعضهم : (حدُّ المضمر ما وضع لمتكلِّم كـ (أنا) ؛ أو لمخاطب كـ (أنت) ، أو لغائب كـ (هو) انتهى ، كأنَّه أخذه من قول ابن الحاجب (ينظر : ابن حاجب ، ١٩٩٧ : ١ / ٦٧٥) : (والمضمر ما وضع المتكلِّم ، ومخاطب أو غائب) ، وذهب ابن مالك (ينظر : ابن الناظم ، ٢٠٠٠ : ٣٤)إلى أنه (ما كان لصاحب غيبة أو حضور) يعني مطلقاً ، ولم يوافق عليه ، والتحقيق في ذلك أن يُقال فيه : المضمر من الأسماء مادَلَّ لفظه على حضوره أو غيبه أعني بياء ، وهاء مكسورتين ليتقيد بإضافة الحضور ، والغيبة إلى الهاء ، هذا أجود ما يقال من حدِّه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٧ - ٢٨)، ونرى الآثاري يستطرد بذكر الحد النحوي ، وقد يصل به إلى ذكر عشرة تعريفات نقلها عن النحاة مع نسبة كل حدٍّ إلى قائله ، مثلما في نقله حدود النحاة في المثنى ، فقال : " وقد اختلف النحاة فيه على عشرة أقوال هي دائرة بين النحويين في كتب العربية ، قال ابن هشام الأنصاري في التوضيح (ينظر : ابن هشام ، (د.ت) : ١ / ٥٠) : (هو ما وضع لاثنين، وأغنى عن المتعاطفين) ، وتبعه على ذلك تلميذه البرهان الأبناسي في شرح الخلاصة (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٨٧ (هامش المحقق و رقم ٢))، وقال أبو حيان في الارتشاف (ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٢ / ٥٤٩) ... ، وقال ابن فلاح في الكافي ... ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل (ينظر : ابن مالك ، ١٩٩٠ : ١ / ٥٩) ... ، وقال البدر بن مالك ... ، وتبعه في ذلك ابن عقيل وزاده إيضاحاً (ينظر : ابن عقيل ، ١٩٨٠ : ١ / ٥٦)... ، وقال ابن الحاجب (ينظر : ابن حاجب ، ١٩٩٨ : ٣ / ٨١٠) ... ، وقال ابن معطٍ في الفصول (ينظر : المعطي ، (د.ت) : ١٦٠) ... ، وقال أبو سعيد علي بن مسعود صاحب المستوفي (الفرخان ، ١٩٨٧ : ١ / ٩٧) ... وقال أبو القاسم الحريري (ينظر

: الحريري ، ١٩٩٦ : ٩٩)... قال الزمخشري (ينظر : الزمخشري ، ٢٠٠١ : ٢٢١) ... انتهى كلامهم " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٨٦ - ٩٠).

وقد يُصرِّح الآثاري بالحدِّ الجيد ولكنه يرى أنَّ هناك حدَّاً أجود منه كما في تصريحه بحدِّ (اسم الجمع) فقال : " وقال بعضهم في حدِّه: (هو ما ليس له واحد من لفظه) ، وهو جيد ، لكن أجود منه أن يُقال فيه : (ما دلَّ على جمع لا مفرد له من لفظه كما هو مفهوم عبارة البيت ، وذلك في كلمات بابها السماع ، فتحفظ ولا يُقاس عليها ، فمنها (ناس) ، ومنها (قوم) ، ومنها (أهل) ، ومنها (رهط) ، ومنها (ملأ) بمعنى الجماعة كما مثلت به في بيت الكفاية " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٠٤ و ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ١ / ٤٠١).

وبلغ من عناية الآثاري بالحدود رفضه الجمع بينها في حدٍّ واحد بل لكل مصطلح حدُّ خاص به يميزه عن الآخر مثلما في حدَّه المبتدأ والخير ، فقال : " وأمَّا حدُّه فهو دائرٌ بين النحويين على سبعة أقوال ، لكن الاكثرون منهم على أنَّ لكل واحدٍ منهما حدَّاً يخصه ويميِّزه عن الآخر ، ومنع صاحب الكافية أن يجمع بينهما، في التحديد بحدٍّ واحدٍ ، خلافاً للزمخشري فانه جمع بينهما في حدٍّ واحدٍ، حيث نظر إلى أنَّ كُلاً منهما أخ للآخر، وملازم له ، وشريك له في الإعراب ، وأنَّ المعنى لا يتم إلاَّ باجتماعهما معاً ، وأنَّه لا يستغني بأحدهما عن الآخر أبداً " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١١٥) ، فقال أيضا : " وهما الاسمان المجرَّدان للإسناد، نحو قولك : (زيد منطلق) والمراد بالتجريد : إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان وأخواتها ، وإنَّ وظننت وأخواتها) ؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وعصاهما القرار على الرفع) انتهى كلامه ، فجمع بينهما في التعريف لارتباط كل منهما بالآخر ، وقال صاحب الكافي (ينظر : ابن فلاح ، ١٩٩٩ : ٢ / ٥٧٩) : لا يمكن الجمع بينهما في حدٍّ واحدٍ ؛ لأنَّ لكل واحد منهما خصوصية ليست للآخر، وهذا الذي ذهبٌ اليه خير مما ذهب اليه الزمخشري ؛ ولهذا تبعته فيه ، وجعلت لكل منهما حداً يخصُّه ... ؛ وذلك لأنَّ الأكثرين على القول بالإفراد، ومنهم ابن الحاجب ، ولفظه (ينظر : ابن حاجب ، ١٩٩٨ : ٢ / ٣٥٣) : (المبتدأ : هو الاسم المجرَّد من العوامل اللفظية مسنداً إليه) ، وقال ابن مالك (ينظر : ابن مالك ، ١٩٧٧ : ١ / ١٥٦) ... ، وقال ابن فلاح (ينظر : ابن فلاح ، ١٩٩٩ : ٢ / ٥٨٠) ... ، وقال أبو حيان (ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٣ / ١٠٧٩) ... ، وقال ابن هشام الأنصاري (ينظر : ابن هشام ، (د.ت) : ١٧٠)، ... انتهى هذا " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١١٥ - ١١٧).

وقد يُرجِّع الآثاري بعض الحدود النحوية ، ويختارها ويصفها بالجيدة تاركاً ما سواها من الحدود، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من حدٍّ للفاعل ، فقال : " وحدُّه الواضح القريب الجيد : كل اسم أسند اليه فعل مقدَّم عليه على طريقة (قام زيدٌ) كما هو مفهوم عبارة البيت ، ... ، أمّا غير ذلك فأقاويل النحاة دائرة بينهم في كتب العربية في تحديده على ثمانية أقوال أبسطها قول بعض المتأخرين من مشايخنا - رحمة الله عليه - (الفاعل هو الاسم الصريح أو ما في تأويله المسند إليه فعل تام مقدَّم على طريقة فَعَل أو يَفْعُل أو شبهه) انتهى كلامه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٢٣)

وقد يرفض الآثاري بعض الحدود التي ذكرها النحاة منبِّها على الخطأ في ذلك ، وأنه غير صواب ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من حدٍّ لابن فلاح اليمني صاحب الكافي للبدل ، فقال الآثاري : " تنبيه : كثير من النحويين إذا أراد أن يحدَّ البدل ، فيحدُّه بحدِّ الإبدال ، وهو غير صواب ؛ لأنَّ الإبدال مصدر ، والبدل تابع ، ومن ذلك قول صاحب الكافي في حدِّ البدل : (ومنه قال إعلام السامع بمجموعي الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح، فهو حدُّ الإبدال ، لاحدُّ البدل؛ لأنَّه عبارة عن الثاني) انتهى" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٧٦) .

وأننا وجدنا الآثاري قد صرَّح باختلاف النحاة ، فيما بينهم في الحدود التي وضعوها للمصطلحات والأبواب النحوية ومن ذلك ما صرَّح به من خلاف بين النحاة في حدَّ (المفعول معه) ، فقال : " وقد اختلف

النحويون في حدِّه على تسعة أقوال دائرة بينهم في كتب النحو، فمنها قول ابن هشام (ينظر : ابن هشام ، (د.ت) : ٢١٦) : (هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كـ (سرتُ والنيلَ) ، وقال أبو حيان (ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٣ / ١٤٨٣) ... ، وقال ابن فلاح ... ، وقال ابن مالك في شرح العمدة (ينظر : ابن مالك ، ١٩٧٧ : ١ / ٤٠١) ...، وقال ابن الحاجب (ينظر : ابن حاجب ، ١٩٩٧ : ٢ / ٤٩٧) ... ، وقال ابن معط (ينظر : المعطي ، (د.ت) : ١٩٣)... ، وقال ابن عصفور (ينظر : ابن عصفور ، ١٩٧٢ : ١ / ١٥٨) ... ، وقال الزمخشري (ينظر : الزمخشري ، ٢٠٠١ : ٧٣٧) ... ، وقال أبو علي الفارسي (ينظر : الفارسي ، ١٩٦٩ : ١٦٨) ... ، انتهى كلامهم " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٤١ - ١٤٢) ، وخلاصة المقول في هذا الحد ما قد أشرت إليه في عبارة الكفاية ومعناها ينحل إلى أنَّ المفعول معه : كل اسم منصوب بعد (واو) بمعنى (مع) دالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم كـ (سرْ والركبَ) أي (مع الركب " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٤١ - ١٤٢) .

ولم يغفل الآثاري من الإشارة إلى اصطلاح النحاة في توضيح الحد وذكر تعريفه اصطلاحاً ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في موضوع (المنسوب) فقال : " والمنسوب في اصطلاح النحويين هو : (كل اسم زيد في آخره ياءٌ مشدَّدة ، مكسور ما قبلها دالة على نسبته إلى اسم من الأسماء كـ(مصريٍّ) ، و نحوه" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٦٩) ، وبلغ من عناية الآثاري بالحدود النحوية أن جمع خمسين حدَّاً في باب واحد أسماه (تحديد متعلقات العربية) ذكر فيه الحدود الخمسون فضلاً عَّما ذكره من حدود أخرى في كتابه ، وفي أبوابه المختلفة ، فقال في هذا الباب " وأمَّا تحديد غيرها من متعلقات العربية ، فهي أيضاً خمسون حدَّاً ، وقد رأيت جمعها في هذا الباب على أثر تحديد الأسماء لمريد المزيد على ذلك ؛ فإنَّها مما يحتاج إليه طالب الإعراب وليس له غنية عن معرفته وهي : حدُّ النحو، واللفظ ، والكلمة ، والكلام، والكلم، والقول، والاسم ، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والمشتق، والجامد، والمتعدِّي ، واللازم، والعدد، والتعليق، والإلغاء، والصلة، والجملة ، والكنية ، واللقب ، والحقيقة، والمجاز، والأصل ، والفرع، والنائب، واسم الصوت، والحكاية، والإضافة، والنسب، والاستثناء، والتنازع ، والاشتغال، والمنادى، والاستغاثة، والترخيم، والاختصاص، والندبة ، والتحذير، والإغراء، والعامل ، والمسوِّغ ، والعِلْم ، والجهل ، والشكَ، والظن ، والنسخ ، والتابع، والوقف ، هذا ذكرها إجمالاً - وسيأتي الكلام على كل منها تفصيلاً - إن شاء الله تعالى " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢١٥) ، ثم شرع الآثاري بذكر الحدود التعريفية لهذه المصطلحات الخمسين وقد ابتدأها بحدِّ النحو، وختمها بحدِّ الوقف قائلاً : " هذا آخر الحدود الزوائد على تحديد الأسماء، والطريق في جميعها ما قد علمت - والله اعلم –" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٢٥)، وهكذا فقد شكلت الحدود النحوية سمة متميزة من سمات كتاب (الهداية في شرح الكفاية) إذ وقف عندها الآثاري موضحاً مدلولها اللغوي ، والاصطلاحي ، ومبيناً الغرض منها ، وكاشفاً عن الحدود الجيدة ، ومُرجعها ، ورافضاً ما وقع فيه النحاة من إشكالات في ايراد الحدود ، وخلطهم بينها ثم رأينا كيف أنَّه جمع خمسين حدَّاً في باب واحد زيادة على حدود الأسماء التي ذكرها في أبوابها كلُّ ذلك يؤكد تأكيداً قاطعاً على أهمية الحدود النحوية عند الآثاري ، وعنايته بها .

ثالثاً : عناية الآثاري وولعه بتعليل الظواهر النحوية واللغوية :

اعتمد الآثاري على التعليل في قبول الكثير من الآراء النحوية أو ردِّها ، وهذه التعليلات أكثر من أن تحصى ، فلم يخلُ باب من أبواب كتابه أو صفحة من صفحاته ، فهو لم يختلف عمَّن سبقه من النحاة في التعليل ، إلاَّ أنَّ الذي ميَّز كتاب (الهداية في شرح الكفاية) أنَّه ضمَّ أغلب العلل التي ذكرها النحاة المتقدِّمون.

ومن أهم ما يتميز به التعليل عند الآثاري هو شمول التعليل عنده ، فلا يكاد يتكلَّم على مسألة إلاّ ، ويُعلِّلها ، فهو يُعلِّل كل مظهر من مظاهر اللغة، إذ استعان بالتعليل في اختياراته ، وترجيحاته النحوية سواءً للآراء أم للعبارات، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من تعليل في ترجيح عبارته (والرفع في اسم ، وفي مضارع) على عبارة القائل (والرفع في الأسماء ، والأفعال) ، فقال في موضوع (موارد الإعراب والبناء) : " وقولي : (والرفع في اسم ثم في المضارع) أحسن من قول القائل: (والرفع في الأسماء ، والأفعال) ؛ لأنَّ قوله في الأسماء يشمل: المعرب والمبني ؛ ولأنَّه يدخل تحت قوله (والأفعال) : الماضي والأمر، وليس ذلك بجيد ؛ فلهذا احترزت بقولي : (في اسم ثم في المضارع) أعني : لا في الأسماء مطلقاً ، ولا في الأفعال مطلقاً، وإنما في الاسم والفعل المعربين " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٧ - ٨).

وكثيراً ما يُصرِّح بلفظ العِلَّة في تقريره الآراء النحوية ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من علة عدم اجتماع (الهاء) مع (اللام) نقلاً عن أبي حيان واستدلاله بقول السهيلي ، فقال الآثاري في موضوع (حكم الجمع بين الهاء واللام، وأحوال المخاطب) : " وأمَّا العلة في كون (الهاء) لا تجتمع مع (اللام) . فقد قال أبو حيان في (المنهج) : (قال السهيلي (ينظر : السهيلي ، (د.ت) : ٢٢٨): والأظهر في (اللام) أنها تدلُّ على تَراخٍ وبُعد المشار ، وأكثر ما يُقال في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب ، و(ها) تنبيه للمخاطب لينظر، وإنَّما ينظرُ الإنسان إلى ما هو بحضرته ، لا إلى ما غاب عن نظره ؛ فلذلك لم يجتمعا) انتهى كلامه وهو في غاية الحُسن والصحة " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٧٠ - ٧١) ، وهكذا نجد الآثاري قد نقل لنا ما اعتل به النحاة السابقون وهذه سمة أخرى من سمات التعليل لديه .

ومن مظاهر التعليل المهمة عند الآثاري هو تعدُّد التعليل عنده أي التعليل بأكثر من علَّه للحكم النحوي الواحد، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في (المعرَّف بالألف واللام) ، وتعليله عدم إضافته وعدم دخول التنوين عليه أبداً ، فقال : " وقولي : (ولم يضف ولم ينَّون) فيه إشارة إلى أن هذا الفرع المعرَّف بأداة التعريف لا يضاف أبداً ، لا إلى ظاهر ، ولا إلى مضمر ولا يدخله التنوين أبداً ، أما كونه لم يضف أبداً ؛ فلأن الإضافة تعرِّف ما دخلت عليه ؛ ولأنَّ الأداة تُعرِّف ما تدخل عليه ، ولا يُعرِّف في هذه اللغة العربية معرّفان ، لِمعرِّف واحد كما لا يجوز الجمع بين (هل والهمز) في الاستفهام لمستفهم واحد، وأمَّا كونه لم يدخله التنوين ؛ فلأن (الألف واللام) في الغالب دليل التعريف ؛ ولأنَّ التنوين - في الغالب - دليل التنكير؛ فلذلك لم يجمعوا بينهما ؛ لما في ذلك من المغايرة ، وكذلك الإضافة لا يجمع بينها ، وبين التنوين ؛ لأن التنوين - في الغالب - دليل الإنفصال ، والإضافة دليل الاتصال ، ولا يكون الشيء الواحد منفصلاً ومتصلاً " (الآثاري ، ١٩٩٠ ، ١ / ٢٦٣ - ٢٦٣)، ولم يكتفِ الآثاري بتعليل الآراء ، والعبارات النحوية ، بل تجاوزها ليُعلِّل لنا الحدود النحوية ؛ وسبب تسميتها ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في موضوع (المفعول المطلق) ؛ وسبب تسميته بالمطلق ، فقال : " أمَّا وجه تسميته بالمطلق، فلأنَّه لم يُقيَّد بحرف جر، ولا بغيره ؛ ولأنَّه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنَّها ليست مفعولة لفاعليها بل لالتصاق التعدية ، أو لوقوع الفعل فيها ، أو معها، أو لأجلها ، فهي مقيدة بهذه الأمور وهذا مطلق منها ؛ فلذلك سُمِّي بالمطلق " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٢٩ - ١٣٠).

ولجأ الآثاري إلى التعليل واعتمده كمرتكز أساسي في ردِّ الآراء النحوية مثلما اعتمده في تقرير الآراء وقبولها وترجيحها ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من تعليل في سبب رفضه تسمية (الباء السببية) بـ (باء العلَّة) ، وهو يتحدَّث عن معاني (الباء) بقوله : " وبعضهم يسمِّيها باء العلِّة ، وهو غير صواب؛ وذلك لأن الفرق بينهما كون السبب ما كان طريقاً موصلاً إلى الحكم، والعلَّة ما يضاف إليها وجود الحكم ووجوبه ، هذا هو الفرق بينهما، كما هو مقرَّر في علم الأصول ، مثال ذلك : (حُلَّ زق فيه دهن مائع، فاكلّ سبب لسيلان المائع، والسيلان علَّه لوجود الحكم ، فضمن من حلّ الزق في هذه الصورة، ولو كان الدهن جامداً ، وحلَّه

فلم يَسِلْ حتَّى أذابته الشمس، وسال فلا ضمان في هذه الصورة ، ونظير ذلك (فتح قفص الطائر) فإنْ طار من فوره ضمن ، وإن تخلَّف حتَّى هُيِّجّ فطار ، فلا ضمان وقس على نحو ذلك " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤١٥) ؛ وبذا يكون تعليل الأحكام النحوية ، والآراء ، والعبارات سمة واضحة في كتاب الهداية في شرح الكفاية) للآثاري اذ احتكم اليه الآثاري ، واعتمده ، وأولاه العناية كونه يُمثِّل أصلاً مهماً من الأصول النحوية عند النحاة في تقرير الأحكام ، والآراء النحوية فجاءت تعليلاته موافقة لما ذكره السابقون من النحاة من علل ، وفي الحقيقة فإنَّ ما جاء به الآثاري من تعليلات ، وما ذكره من علل جدير بأن يدرس في رسالة جامعية مستقلة إذ بني الآثاري كتابه (الهداية في شرح الكفاية) على العلل ، والتعليل لكل الظواهر التي ذكرها في كتابه.

رابعاً : العناية بالفروق النحوية بين الأساليب والموضوعات والحروف والأدوات :

ومما امتاز به كتاب (الهداية في شرح الكفاية) هو عناية الآثاري بذكر الفروق النحوية بين الأساليب والموضوعات التي عرضها وتناولها بالتوضيح ، والشرح ، والاستدلال بها ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من فرق بين الخبر ، والفاعل ، فقال في موضوع (المبتدأ والخبر) ، وهو يتحدَّث عن حدَّ (الخبر) : " وإن قال قائل : قول النحاة في حدِّ الخبر أنَّه الجزء المفيد هذا أيضاً يدخل فيه الفاعل ، فإنَّه الجزء المفيد، قلنا : الفرق بينهما أنَّ الفاعل ، وإنْ كان مفيداً لابُدَّ له من فعل يتقدَّم عليه ، بخلاف الخبر، فإنَّه لا يشترط فيه ذلك ، وعلى هذا ، وإنْ اشتركا في الإفادة لكنهما قد افترقا من جهة اشتراط السبق بالفعلية - والله اعلم " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٢١)، ومن ذلك أيضاً ما ذكره من فرق بين الصفة المشبهة ، والنعت ، فقال في موضوع (النعت) وهو يتحدَّث عن حدِّ النعت بعد أن نقل حدود النحاة للنعت : " وملخَّص هذه العبارات كلها هو فيما قد أشرت إليه في هذا البيت، وينحل معناه إلى قولنا : كل وصف تابع تـمِّمَ به المتبوع على وجه المطابقة ، فخرج بقولنا : (كل وصف تابع) الصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ لأنَّها وصف ؛ ولكنَّها غير تابع " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٦٢).

خامساً : العناية بتحقيق الآراء النحوية :

سمة أخرى من سمات كتاب (الهداية في شرح الكفاية) ، فقد لجأ الآثاري إلى تحقيق الآراء ، والعبارات النحوية إذ لم يكتفِ بعرضها فحسب، بل ذهب في تحقيقها ، وتقريرها ابعد مذهب ، ونراه يصدر هذه التحقيقات بعبارة (تحقيق) ، وقد استعملها بكثرة في كتابه مما يدلُّ على عنايته الفائقة بهذه القضية، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في موضوع (المقصور ، والمنقوص) ، فقال : " تحقيق : قال المحققون من أهل العربية اعلم أنَّ القصر والمد مخصوصات بالأسماء ممنوعات من الأفعال والحروف ، فإذا سُئلت عن إعراب قول القائل: (موسى يخشى) فقل : (موسى) : اسم مقصور وهو مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ورفعه مقدَّر منع من ظهوره التعذُّر و (يخشى) : خبره وهو فعل مضارع معتل ولا يقال مقصور كما يقول بعض المتعلمين فإنه خطأ صريح ؛ لأنَّ الأفعال إنما توصف بالصحة أو بالإعلال ، ولا وصف لها بالقصر ولا بالنقص أصلاً لاهي ولا الحروف ، فكما لا يصحُّ أن يُقال فيه (يخشى) : (يغشاء) ، كذلك لا يصحُّ أن يقال في (مهما) : (مهماء) ، بخلاف الاسم ، فإنَّ لنا أن نقول : (الهوى والهواء) و (السنا والسناء) و (الثرى والثراء) و(الحيا و الحياء) ، وما أشبه ذلك" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٤٨ - ٤٩) ، ومن ذلك ما ذكره من تحقيق الرأي مشهور عند جمهور النحاة فيما يخصُّ تذكير الأسماء ، وتأنيثها فقال الآثاري في موضوع (المذكر والمؤنَّث) : " تحقيق : من المشهور عند الجمهور (ينظر : الزمخشري ، ٢٠٠١ : ٢٣٧) في جملة القواعد النحوية قولهم : (كل ما ليس له فرج حقيقي يجوز تذكيره وتأنيثه، فيقال : (طلع الشمس وطلعت الشمس)، و(امتلأ الصاع وامتلأت الصاع) ، و(انكسر الطشت وانكسرت الطشت) ، وما أشبه ذلك ، قلت : وليس ذلك على إطلاقه ؛ بل ما اتانا منه بسماع قبلناه، والاَّ فلا نقبله ؛ لأنه لو كان الأمر على إطلاقه لكان لقائل أن

يقول : (طلعت القمر) و(أشرقت البدر) ، و (أفلت النجم) ، وما أشبه ذلك على مقتضى قاعدتهم ، وليس ذلك بمسموع ، وأيضاً فعندهم كلمات لا يجوز تذكيرها البتة ، وكلمات لا يجوز تأنيثها البته لعدم ورود السماع بذلك ، ولا يجوز لأحد تذكير المؤنَّث ، ولا تأنيث المذكَّر إلاَّ في ضرورة الشعر، أو في نادر من النثر " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٧٣ - ٧٤).

سادساً : العناية بالاستدراك :

أولى الآثاري الاستدراك عناية خاصة حتى شكَّل سمة مهمة من سمات كتابه (الهداية في شرح الكفاية) إذ كثيراً ما نراه يستدرك على النحاة ما ذكروه من آراء أو أقوال ، أو ينقل استدراكات العلماء بعضهم على بعض مع تأييده لهذه الاستدراكات ، ومن أمثلة ذلك ما ذكر من استدراك النحاة في الضمائر المتصلة ، فقال في موضوع (الضمائر) ، وهو يتحدَّث عن (الضمير المتصل) : " وأمَّا المنفصل فإنَّه في أربعةٍ وعشرين ضميراً نصفها لمرفوعه ، ونصفها لمنصوبه كما سيأتي بيانه. ولهذا قلت : (وكل قسم بارزٍ في اثني عشر) أعني : من هذه الأقسام الخمسة التي هي : مرفوع المتصل ، ومنصوبه ، ومجروره ، ومرفوع المنفصل) ، و منصوبه ، ومن المعلوم أنَّ بضرب اثني عشر في خمسة يكون الخارج ستين ضميراً وهي المتفق عليه.، وزادها سيبويه (ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨ : ١ / ٢٠ ، ٤ / ٢١٣) (ياء) المخاطبة نحو : (تقومين) ، وزادها الأخفش (ينظر : ابن يعيش ، (د.ت) : ٣ / ٨٨) : (قامتا) ، وكلاهما من المتصل المرفوع المبدوء بذكره ، وحجة من لم يعتبرهما أنَّ (تقومين) مضارع مبدوء بـ (التاء) ، فهو من باب ما يستتر وجوباً ... ، لا من باب البارز ، وأنَّ (قامتا) قد يُكتفى فيه بـ (الألف) على نحو: (قاما) ، و (التاء) حرف دال على تأنيث الفاعل كـ (التاء) من : (قالت) ، و (قامت) و (أنت) ونحو ذلك " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٦ - ٧)، ومن ذلك أيضاً ما ذكره الآثاري من استدراك للزجاجي وقع في كتابه (الجمل) ؛ وذلك في حديثه عن (أمسِ) ، ومنعها من الصرف إذا صُغِّرت ، فزاد الزجاجي الإضافة ، والتعريف لأسباب منع (أمس) من الصرف ، فقال الآثاري وهو يتحدَّث في موضوع (المبنيات) عن (أمس) : " وزعم الحريري أنَّه لا ينصرف إلاَّ إذا صُغِّر ليس إلاَّ حيث قال (ينظر : الحريري ، ١٩٩٦ : ٧٠):

وأمسُ مبنيٌ على الكسر فأنْ صُغِّر صار معرباً عند الفطن

ووقع في عبارة (الجمل) للزجاجي (ينظر : الزجاجي ، ١٩٩٦ : ٢٩٩) زيادة على ذلك ، وهي : الإضافة ، والتعريف بـ (الألف واللام)، ولفظه : (اعلم أنَّ (أمسِ) في كلام العرب مبني على الكسر أبداً ، كقولك : (خرجت أمسِ ، وقَدِمَ بكرٌ أمسِ وإذا أضفته أو أدخلت عليه (الألف واللام) أعربه ، فقلت : (كان أمسُنا طيباً) ، ومن العرب من يبنيه على الفتح .... ، فتحصَّل لنا من كلامهما ثلاثة أحوال : التصغير، والإضافة، والتعريف ، وزاد بعضهم التنكير، وزاد بعضهم التكسير، صارت الجملة خمسة أحوال " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ١٩١ - ١٩٢) .

سابعاً : كثرة الردود والاعتراضات :

حرص الآثاري على تصحيح مفاهيم عديدة لدى النحاة ، ولم يكتفِ بالاعتراض فحسب بل يناقش ، ويُبيِّن سبب اعتراضه هنا وهناك ، ويقدم البديل مشفوعاً ببيان موطن الشاهد في الموضوع ، ومن هذه الاعتراضات نتجلّى لنا شخصية الآثاري العلمية التي توافق تارة وتعترض تارة أخرى ، وتدافع في أحيان وتوضِّح كلُّ ذلك بعقلية العالم الذي لا يلقي الكلام جزافاً ، فهو متمكن من رأيه عارف بصحة كلامه على وفق مقاييس علمية اكتنفها عقله اللغوي، واعتراضاته ، وردوده تفصح عن عنايته بكتابه (الهداية) ، وبنظمه (الكفاية) ، فكتابه (الهداية في شرح الكفاية) اشتمل على علوم اللغة أو أكثرها ، من هنا وجب أن يتجلَّى فيه أفضل الوجوه ، وأدق التعابير وأظهر الأقوال صحة في تفسير أبيات (الكفاية)، والآثاري إن قام بالاعتراض فما قصد الإساءة إلى النحاة أو غمط حقهم بل تحسيناً لكتابه ، وإظهار الأصح من المفاهيم ، مع

الحرص على أن هذا العمل ؛ إنَّما هو تكريم للنحاة في أخذ أقوالهم ، وآرائهم بالدرس والمناقشة وردَّ ما وهموا فيه وبيان ما سهوا عنه ، عناية من المتأخرين بشرف هذا المتقدِّم أو ذاك ، وبمكانته العلمية ؛ لهذا كله كانت عنايته بالاعتراضات والردود عناية خاصة ، فقد اشتمل كتاب (الهداية في شرح الكفاية) على كمية كبيرة من الردود ، والاعتراضات ، ومن أمثلة اعتراضات الآثاري على النحاة ما ذكره في موضوع (الممنوع من الصرف) ، وهو يتحدَّث عن رأي النحاة في (هنا) ، ونحوه من أسماء الإشارة ، وأنَّه مبني لتضُّمنه معنى الحرف ، فرد الآثاري قولهم بوجوه ثلاثة فقال : " ولهذا تراهم يقولون في (هنا) ، ونحوه من أسماء الإشارة : إنَّه مبني ؛ لتضمنه معنى الحرف الذي كان من حقِّه أن يوضع فلم يوضع ، وهذا خطأ متواتر، إذ القول بذلك مردود من ثلاثة اوجه : أحدها : كون (ها) في التنبيه حرفاً ملازماً للإشارة ، وهو (ها) على وزن (لا) في النهي، و(ما) في النفي، و(يا) في النداء ، وقد اخترتُ أن يكون (ها) حرف إشارة ، ونبهت على ذلك في فصل الحروف ، الدليل على استحقاقه لذلك : ملازمته لاسم الإشارة ، والمجاورة لها تأثير ، والثاني : لورود هذا في الكتاب، وفي الحديث، والكلام الفصيح العربي نثراً كان أو نظماً ، والثالث : شبه المعلوم بالمعدوم ، وكيف يجمل بالإنسان العاقل أنه يقول هذا شيء معلوم موجود يشبه شيئاً معدوماً مجهولاً كان من حقِّه أن يوضع فلم يوضع ؟! ، وبالجملة فهذا محال ، والقائل به من الأصل مخطئ ، ومن وافق عليه فهو مغرور، والصواب أن يقال في (هنا) ونحوها من أسماء الإشارة : إنّه مبني لشبهه بحرف الإشارة ، وهو (ها) ، فإذا قلت (ها) قد علم انه للتنبيه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٥٩ و ينظر : ابن هشام ، (د.ت) : ١ / ٣٠ - ٣١).

ثامناً : العناية بالترجيح :

من أهم سمات كتاب (الهداية في شرح الكفاية) إذ دأب الآثاري على ذكر الأصح من الآراء، والأصوب من الأقوال في شرحه لأبيات الكفاية، إذ نراه يُرجِح رأيه أو رأي أحد النحاة فيما يعرضه في المسائل والابواب التي يناقشها ، وقد تنوعت صور الترجيح لديه ، فتارة نراه يُرجح رأياً نحوياً في مسألة ما ، أو قولاً لأحد النحاة ، وتارة أخرى يرجح حداً نحوياً على بقية الحدود مثلما رأينا ذلك في قضية عنايته بالحدود، وقد يُرجح شاهداً قرآنياً أو حديثياً او شعرياً او نثرياً ، وغيرها من صور الترجيح التي ضمتها صفحات كتابه، ومن أمثلة ذلك ما رجَّحه من حرفية (التنوين) ، فقال في موضوع (تنوين الأسماء) وهو يتحدَّث عن (التنوين) : " وأمَّا تعريفه : فقد قالوا فيه : نون ساكنة في اللفظ غير مرسومة في الخط، واختلف النحاة في حرفيته ، والصحيح أنه حرف معنى " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٣٨ - ٢٣٩)

وقال في موضع آخر ، وهو يتحدث عند (تنوين المقابلة) مرجِّحاً تنوين المقابلة مقابلته لـ (النون) في جمع المذكر السالم : " والقسم الثالث : تنوين المقابلة وهو : اللاحق لنحو (مسلماتٍ) جُعل في مقابلة (النون) من (مسلمين) على الصحيح " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٤٠ - ٢٤١، ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٢ / ٦٦٩، و المرادي ، ١٩٩٢ : ١٤٥).

ومن ترجيحاته ما ذكره من رأي في عامل نصب المفعول به ، فقال في موضوع (المفعول به) ، وهو يتحدَّث عن العامل فيه : " ومذهب البصريين أنَّ الفعل هو الناصب له ، ومذهب الفراء من الكوفيين و مذهب هشام بن معاوية من الكوفيين أيضاً أن العامل فيه هو الفاعل وحده . والصحيح أنَّ العامل فيه هو الفاعل بضميمة الفعل ؛ حيث لا يمكن انتصابه بواحد منهما منفرداً - والله اعلم " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٢٦، ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٣ / ١٣٥١، و الأنباري ، ١٩٨٧ : ١ ٧٨)، وقد يرجح رأي الأكثرية ، ومذهبهم في المسألة ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من ترجيح لرأي الجمهور في مسألة النسب إلى الاسم المركَّب ، وذهابهم إلى حذف المضاف إليه.

والنسبة للاسم المضاف ، فقال في موضوع (مسائل النسب القياسية) : " فالمسألة الأولى من الخمس : في المنسوب إلى المركَّب كامرئ القيس، ونظيره من الأسماء المركبة : (معدي كرب، وبعلبك و حضرموت، وتأبط شراً) ، و بابه ، فالجمهور على حذف المضاف إليه ؛لأنَّه بمنزلة تاء التأنيث ، وتاء التأنيث محلَّها العجز ، وعلى إثبات النسب في الصدر، وهو المضاف ، ... ، وذهب الجرمي إلى جواز حذف أحدهما مطلقاً ، وذهب الأكثرون إلى حذف الثاني منهما – وهو الصحيح " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥ و ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٢ / ٧٢).

تاسعاً : تنوع المصادر والموارد :

تنوعت مصادر الآثاري النحوية ، واللغوية وتعددَّت في اتجاهاتها ، ولم تقتصر على مُدَّة من الزمن فنقل عن الكثير من الأعلام ، وكتب النحو ، واللغة ، والصرف ، من المتقدِّمين ، والمتأخرين ، فضم كتابه (الهداية في شرح الكفاية) الكثير من آراء النحويين الذين سبقوه على اختلاف مناهجهم ، واتجاهاتهم ، فنقل العديد من المسائل النحوية ، وقضايا الإعراب ، واللغة ، وبيان معاني المفردات ، وتوجيه الشواهد ، وقد تقدَّم ذكر أسماء الكتب ، والعلماء الذين نقل عنهم مادته العلمية في كتابه (الهداية في شرح الكفاية) .

وهكذا فقد استوعب كتابه شرح أبيات منظومته الكفاية ، وأفاد من الكتب المختلفة في علوم العربية، وبدا الآثاري نحوياً واضحاً في شرحه وتوضيحه ، وتعليقه على أبيات منظومته حيث ساعدته ثقافته الواسعة على استيعاب موضوعات النحو ، واللغة وسهلَّت له اتباع طرق مختلفة في تقديم مادته العلمية ، فيأتي عليها القارئ بسهولة ، ويسر متفهماً ، ومستوضحاً ، وناقلاً ذهنه إلى معلومة أخرى بعد استيعاب تام للأولى ، وهذه هي سمات كتاب (الهداية يا شرح الكفاية) التي جعلته من المصادر المهمة في درسنا النحوي ، واللغوي ومرجعاً مهماً من مراجع مكتبتنا اللغوية ، والنحوية لما أودعه فيه الآثاري من ثقافة نحوية ، ولغوية واسعة لا يمكن لطالب أو باحثٍ الا الرجوع إليه ، والإفادة منه فرحم الله الآثاري رحمة واسعة لما قدمة من خدمة للعربية ، وأهل العربية من علم ، ومعرفة (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : متن الكتاب).

ـ المحور الثاني : البنية الفكرية للتجديد النحوي عند الآثاري (ت ٨٢٨هـ) في كتابه الهداية في شرح الكفاية :

هذا المحور هو دراسة تحليلية لإسهامات للآثاري ، وكان هدف المحور دراسة الجوانب جميعها التي تألقت بها في كتابه ، ومنها استحداث المصطلحات النحوية الجديدة ، المعاني الجديدة للحروف ، والأدوات، ومؤلَّفات جديدة أو غير مشهورة ، والزيادات التي أضافها إلى كتابه (الكفاية)، والتبويب ، والحصر الجديد للأبواب والحدود ، والأنواع ، الآراء ، والتعليقات النقدية ، وأخيرًا الردود على المسائل النحوية التي ذكرت في التراث العلمي عند السابقين ، ويوضح المحور أيضا طبيعة التجديد ، والإبداع عند الآثاري في المنهج النحوي التقليدي ، ومما اظهر مكانته العلمية في التراث العربي ، ولا أحد يستطيع أنْ ينكر جهود علمائنا الأوائل ، وما تركوه لنا في مؤلفاتهم تصنيفاً ، وشرحاً إذ تُعدُّ هذه المؤلفات ثروة علمية عظيمة ، لا يستطيع أحدٌ أن يَدَّعي ، ويثبت أنَّها لم تأتِ بجديد أو تضف شيئاً جديداً للدرس النحوي ، واللغوي ، فجهود العلماء الأجلاء الذين قضوا حياتهم في محراب العالم وفي خدمة اللغة ، وما خلَّفوه وراءهم من تراث علمي ضخم شاهد صدق على تلك الجهود التي بذلوها في هذا الميدان العظيم ، ولا يستطيع أحدٌ أن ينكر أهمية هذه المؤلَّفات التي أودعوها خلاصة فكرهم ، وثمرة علمهم ، والآثاري واحد من هؤلاء العلماء الذين أدلوا بدلوهم في هذا المجال، فكان كتابه (الهداية في شرح الكفاية) سفراً عظيماً حافلاً بكل جديد، ودليلاً واضحاً لرد من يزعم أنَّ هذه المؤلَّفات لم تضف جديداً إلى الدرس النحوي .

فالناظر في كتاب (الهداية في شرح الكفاية) يستطيع أن يدرك ما كان له من قيمةٍ علميةٍ ، ومكانةٍ مرموقةٍ ، وشأن عظيم ، ولا يفوتني في هذا المجال أن أبيِّن للقارئ الكريم خلال مصاحبتي لهذا الكتاب مُدَّة ليست بالقصيرة أهم ما أضافه من جديد ، ويتمثل بالمظاهر الآتية :

أولاً : ذكر المصطلحات النحوية الجديدة :

المطّلعُ والمعنيُّ بالمصطلحات النحوية ، يجد جملة من المصطلحات النحوية الجديدة التي أودعها الآثاري في كتابه (الهداية في شرح الكفاية) منها مصطلحات لم يستعملها غيره ، ومنها مصطلحات غير مشهورة ذكرها هو ، وأخرى نقلها عن العلماء الآخرين غير مشهورة أيضاً.

ومن المصطلحات الجديدة التي ذكرها الآثاري مصطلح (ياء الأنثى) ، ويقصد بها ياء المخاطبة ، ذكر ذلك في حديثه عن علامات الفعل فقال : " وأقول العلامات التي تمَّيزَ بها الفعل عن أخويه سبعٌ، وإنَّما كانت سبعاً ، لأنَّه الرتبة الوسطى بين أخويه ، فكما أنَّ محل الفعل بين الاسم ، والحرف ، كذلك السبع محلُّها بين العشر التي تقدَّمت للاسم ، وبين الثلاث التي ستأتي للحرف في فصله ، ... ، فأولها : السين، وثانيها : سوف ، وثالثها : قد ، ورابعها : لم ، وخامسها : التاء - حرفاً كانت كقالت، أو اسماً مضمراً كجئت ، ونحو ذلك، وسادسها : النون ، والمراد بها نون التوكيد - خفيفة كانت أو ثقيلة) ، وسابعها : ياء الأنثى كما في قوله تعالى : ((**فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ**)) (سورة مريم : ٢٦) ، ونحو ذلك " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٦١ و ينظر : ابن مالك ، ١٩٩٠ : ١ / ١٤)، ومنه أيضاً مصطلح (الاستعلاء المعنوي) ذكره في معرض حديثه عن معاني (على) ، فقال: " والوجه الخامس : الاستعلاء. وهو الأصل فيها ؛ إذ لم يثبت كثير من البصريين لها سواه، وأوّلوا ما أوهم غيره ، وإليه أشرت بقولي : (أو للاستعلاء) ، وهو إمَّا حسِّي كقوله تعالى : ((**وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ**)) (سورة المؤمنون : ٢٢)، ... ، أو معنوي كقوله تعالى: ((**تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ**)) (سورة البقرة : ٢٥٣) ، ومثله قوله تعالى : ((**إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ**)) (سورة الأحزاب : ٥٦) ، ونظير ذلك : أحرم الإمام وكبَّر على الميت " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٤٠) ، ومن المصطلحات الجديدة التي ذكرها الآثاري (لا المعترضة القرآنية) ، ويقصد بها (لا الصلة أي الزائدة) ، ذكرها في معرض حديثه عن معاني (لا) ، فقال الآثاري : " والوجه الخامس عشر: الصلة، وهي المعترضة القرآنية ، وهي نوع من أنواع المزيدة عند الكوفيين، وإليها أشرت بقولي : (والوصل) ، فمثالها معترضة بين الجار والمجرور قوله تعالى : ((**غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ**)) (سورة الفاتحة : ٧)، على أحد الوجهين فيها ، فعند البصريين أنَّها زائدة للتوكيد، وعند الكوفيين هي بمعنى غير، كما قالوا : جاء بلا شيء، فأدخلوا عليها حرف الجر، فيكون لها حكم غير، كما تقدَّم بيانه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٤٠)، وكذلك مصطلح (همز الجيئة) ذكره في معرض حديثه عن معاني (الهمزة) ، فقال: " والوجه العاشر: همز الجيئة، ويقال : الآتي، وكلاهما مصدر منه جاء وأتى، واليه أشرت بقولي : (جيء) وهو فعل أمر مبني على السكون، وذلك كقوله تعالى: ((**أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ**)) (سورة النحل : ١) ، فإنَّه بمعنى جاء، ويجب في هذا الهمز أن يكون على رأس الألف ، فرقاً بينه وبين هم الإعطاء ، فإنَّه سابق لها " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٥٥ - ٤٥٦)، ومن المصطلحات الجديدة التي ذكرها الآثاري واستعملها مصطلح (التعليل المستأنف) ذكره في معرض حديثه عن المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها ، فقال الآثاري : " الوجه السابع : أن تقع في موضع التعليل، وإلى ذلك أشرت بقولي : (ولتعليل ألف) ومعنى ألُف أي : عُرف ، كقوله تعالى: ((**إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ**)) (سورة الطور : ٢٨)، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلَّة، والباقون بالكسر على أنَّه مستأنف مثل : ((**وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ**)) (سورة التوبة : ١٠٣)" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٧٤).

وقد أحصت الباحثة عدداً من المصطلحات الجديدة أو غير المشهورة ذكرها الآثاري أو نقلها عمَّن سبقه من النحاة ، ولم تكن مشهورة قبل ذلك ، ومن هذه المصطلحات مصطلح : (باء التوكيد) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤١٩)، و (ما المهيئة) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٤٩) ، و (همزة الاستبطاء) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٥٥) ، و(الإنكار الإبطالي) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٦٣) ،
و(ألف الخروج) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٨٧) ، و(لا التقوية) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤٩٧) ، و(لام التهديد والوعيد) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٥٠٥) ، و (لام التهذيب) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٥١٠) ، و(لام المدح والذم) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٥٠٦) ، و (ياء الكرسي) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٧١) ، وغيرها من المصطلحات (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : متن الكتاب) .

ثانياً : ذكر معاني جديدة للحروف والأدوات :

المتصفِّح ، والقارئ في كتاب (الهداية في شرح الكفاية) للآثاري يلمح الكثير من المعاني الجديدة للحروف ، والأدوات ، وهذا بحدِّ ذاته يُعزِّز من القيمة العلمية لهذا الكتاب ، ومن هذه المعاني الجديدة التي ذكرها الآثاري أنَّ (الباء) تأتي بمعنى الإبانة ، وقد أطلق عليها (باء الإبانة) ، فقال في معرض حديثه عن معاني (الباء) : " والوجه الخامس : الإبانة ، وهي أفعال الخالق عز وجل ، وإلى ذلك أشرت بقولي : (أُبِنْ) ، وهذه التسمية لي ، ولم أرَ من سبقني إليها ؛ وذلك لأنِّي رأيت جمهور النَحويين ، والأصوليين على جعلها للاستعانة مطلقاً ، وليس ذلك بصواب ؛ لأنَّ نسبة الاستعانة إلى الله تعالى محال باطلٌ ، إنَّما تكون الاستعانة به ، لا منه بدليل قوله تعالى : ((**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**)) (سورة الفاتحة : ٥) ، ومثله قول يعقوب عليه السلام: ((**وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ**)) (سورة يوسف : ١٨) ، وهذه المسألة تتعلَّق بإعراب الأدب وسيأتي ذكرها في محلِّها من بابه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤١٥)، ثم أكمل حدثيه عن هذه (الباء) ، فقال : " وعلى هذا إذا وقعت هذه الباء من العبد كانت للاستعانة ، كما تقدَّم بيانه في الوجه الرابع، وإذا وقعت من الله تعالى كانت للإبانة ؛ وذلك لأنَّه تعالى قد أخرج بمجرورها جميع الثمرات ، كما أخبر عن نفسه الشريفة في مواضع عديدة من القرآن الكريم ، ... ، ولم أرَ من نبه على هذه الباء ؛ وإنَّما يجرونها مجرى الاستعانة ، وهو خطأ صريح ، والله الموفق " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٤١٥ - ٤١٦)، ومن المعاني الجديدة التي ذكرها للحروف ، والأدوات أنَّ (التاء) تكون للتحويل ، وذكر لها هذا المعنى في معرض حديثه عن معاني (التاء) ، فقال الآثاري : " والوجه السادس عشر : أن تكون للتحويل ، واليه أشرت بقولي (وحوِّل) ، وهي إمّا أنْ تتحوَّل بنفسها فتصير هاءً ، أو تكون هاءً فتصير تاءً ، فمن الأول : كقولك في تصغير بنت، وأخت : بُنيَّه ، وأخيَّه، فتحوِّل التاء هاءً ، ومن الثاني : كقوله تعالى : ((**إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ**)) (سورة الدخان : ٤٣) ، ((**وَجَنَّتُ نَعِيمٍ**)) (سورة الواقعة : ٨٩) ، ((**مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ**)) (سورة النور : ٣٥) ، ونحو ذلك " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٦٣) .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره من معنى التعليل لـ (مِنْ) الجارَّة إذا اختصت بالدخول على (أجل) ذكر ذلك في معرض حديثه عن معاني (من) ، فقال الآثاري : " والوجه السادس : التعليل، وإليه أشرت بقولي : (عَلِّلْ) ، وهي فيه على مرادفة اللام، وتختصُّ هذه بدخولها على (أجل) مضافاً إلى الظاهر، أو المضمر ، فمن الأول كقوله تعالى: ((**مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ**)) (سورة المائدة : ٣٢) ، أي : لأجل ذلك ، وكقوله تعالى: ((**مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟**)) (سورة نوح : ٢٥) ، أي : لأجل خطاياهم. وكقول الشاعر (البيت لأمرئ القيس ، ١٩٨٩ : ١٨٥) :

وذلك من نبأ جاءني وخُبِّرته عن أبي الأسود

يعني لأجل نبأ ، كقول الفرزدق (البيت للفرزدق ، (د.ت) : ٢ / ١٧٩):

يُغضي حياءً ويُغضي من مهابته فلا يُكَلَّمُ إلَّا حينَ يبتسمُ

يعني : ويُغضى من أجل مهابته ، ومن الثاني : قولهم : فرحنا لزيد وغضبنا من أجله ، أي لأجله ونحو ذلك " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٦٩ - ٣٧٠) ، وإلى جانب ما ذكره لنا الآثاري من معاني جديدة للحروف والأدوات ، فقد نقل لنا معاني أخرى جديدة عن العلماء ، وقد ذكرها من سبقه ، ولكنَّها غير مشهورة شهرة المعاني الأصلية ، والأساسية للحروف ، والأدوات ومن هذه المعاني التي ذكرها نقلاً عن ابن الشجري أنَّ (أو) تأتي للتبعيض، ذكر ذلك في معرض حديثه عن معاني (أو) فقال: ((تنبيه : نقل ابن الشجري (ينظر : ابن الشجري ، ١٩٩٢ : ٣ / ٧٩) عن بعض الكوفيين أنَّ (أو) تأتي للتبعيض، وحملوا على ذلك قوله تعالى : **((وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ))** (سورة البقرة : ١٣٥) ، وقال : لأنَّ ما بعدها بعض لما تقوم عليها من الجمل، ولم يوافق على ذلك . قال صاحب المغني (ينظر : ابن هشام ، ١٩٨٥ : ١ / ٩٥) : والذي يظهر لي انَّه إنَّما أراد معنى التفصيل . انتهى " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٣٥)، ومن ذلك أيضاً ما ذكره لـ (على) من معنى التعليل ، ذكره في حديثه عن معاني (على) ، فقال الآثاري : " والوجه الرابع : التعليل، وإليه أشرت بقولي (علِّل كـ لام) ، وهو أن تكون في التعليل كاللام ، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى : **((وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ))** (سورة البقرة : ١٨٥) ، أي لهداية أيَّامكم" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٤٠ ، وآخرون)، ومنه أيضا ما ذكره من معنى (الابتداء المجرَّد من الغايتين) ذكره في معرض حديثه عن معاني (من) ، فقال : " وأمَّا كونها للابتداء المجرَّد من الغايتين أي دون غاية مخصوصة ، فقد ذكره صاحب الكافي ، ويقال فيه : ابتداء العمل، ومنه في التنزيل **((فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ))** (سورة النحل : ٩٨) ، يعني عند ابتداء قراءتك هذه (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٧٦).

ثالثاً : ذكره مؤلَّفات جديدة أو غير مشهورة :

من المميزات التي تميِّز بها مؤلِّف كتاب (الهداية في شرح الكفاية) هي كثرة النقل عن العلماء الذين سبقوه، إلاّ أنَّ الذي يُميِّز الآثاري عن غيره من النحاة أنَّ كتابه قد ضمَّ أسماءً لمصنَّفاتٍ جديدة نسبها لأصحابها وكتب أخرى لم تكن مشهورة ، ولم يذكرها أحدٌ قبله بما فيهم أصحاب كتب التراجم ، ومن هذه المؤلفات ما هو للآثاري نفسه ، ومنها ما هو لغيره من النحاة، ومن ذلك كتاب (الكافي في النحو) لابن فلاح اليمني، وهو كتاب مفقود لم يصل الينا لحد الآن ، وقد اعتمد عليه الآثاري ، ونقل منه نصوصاً كثيرة في تسعة وعشرين موضعاً موزَّعة على كتابه (الهداية في شرح الكفاية) بأجزائه الثلاثة ، ومن أمثلة ما نقله عنه قوله في موضوع (المثنى) ، وهو يتحدَّث عنه حدِّ المثنى ، فنقل لنا حدَّ ابن فلاح في الكافي ، فقال الآثاري : " وقال ابن فلاح في الكافي : (حدُّ المثنى ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ؛ ليدلَّ على أنَّ معه مثله من جنسه ، فخرج بـ (مثله) نحو : (زيدٌ و عمرو) وبجنسه (الأسماء المشتركة) فلا يُقال : (عينان) لعين الشمس، وعين الماء في أكثر الاستعمال) انتهى كلامه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٨٧)، ومن الكتب الجديدة الاخرى التي ذكرها الآثاري كتاب (الكوكب الدُرِّي في النحو) لجمال الدين الإسنوي ، ذكره في معرض حديثه عن تحديد متعلقات العربية فقال : " وقال تلميذه : الجمال الإسنوي (رحمه الله) في باب الحقيقة والمجاز من كتابه (الكوكب) : اعلم أنَّ أكثر النحاة قد أهملوا هذا الباب ، وقد ذكره شيخنا في آخر الارتشاف - تبعاً لجماعة - فتبعته على ذلك " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢١٩ - ٢٢٠)، ومن الكتب الأخرى التي ذكرها الآثاري ، وأفاد منها كتاب (الملخَّص في إعراب القرآن للخطيب التبريزي) ، ذكره في معرض حديثه عنه المذكَّر ، والمؤنَّث ، فقال الآثاري : " ونقله الخطيب التبريزي في إعرابه عن الفراء : (قال الفراء : وتأنيث الكاشفة كقولك : ما لفلان باقية أي بقاء والعافية، كذا والعافية، وكل هذا في معنى المصدر، وقيل المعنى. نفس كاشفة أو جماعة كاشفة) انتهى كلامه " (الآثاري ، ١٩٩٠

: ١ / ٨٠)، ومن المؤلَّفات الجديدة التي ذكرها الآثاري كتاب له صَّرح باسمه ، وهو (عنان العربية في اللغة القُرشية) ، وقد ذكره الآثاري في معرض حديثه عن اسم الجمع فقال : " وبعضهم قال في حدَّه : (هو ما ليس له واحد من لفظه) ، وهو جيد لكن أجود منه أن يقال فيه : ما دل على جمع ، ولا مفرد له من لفظه كما هو مفهوم عبارة البيت ؛ وذلك في كلمات بابها السماع فتحفظ ولا يقاس عليها ، ... ، ونحو ذلك وقد جمعتها في بيت واحد من كتابي (عنان العربية في اللغة القرشية " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٠٤) ، ومن المؤلفات الجديدة أو غير المشهورة التي ذكرها الآثاري في كتابه (الهداية في شرح الكفاية) ، وأفاد منها ، كتاب : (تهذيب الأسماء واللغات للنووي) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٧٢) ، وكتاب (صدقة المالك في تصحيح ألفية ابن مالك) والمعروف بـ (تصحيح الخلاصة) للآثاري (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٧٠)، وكتاب (تيسير التعريف في علم التصريف للآثاري أيضاً) (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٩٠) ، وكتاب (الجامعة النافعة) ، وهي الأرجوزة الكبرى للآثاري (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٦٤)، وكتاب (غريب القرآن) للعزيزي (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ١٥)، وكتاب (التحرير في المسابقة) للشيخ محيي الدين النواوي (ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٧٤).

رابعاً : الزيادات التي أضافها الآثاري من الكفاية :

القارئ في كتاب (الهداية في شرح الكفاية) يجد أنَّ الآثاري قد نصَّ في كثير من المواضع على الزيادات التي أضافها من الكفاية ، وقد استدرك بها على ما جاء به النحاة السابقون ، وذكروه ، وهذه الزيادات قد أغنت الدرس النحوي ، وأثرته بالآراء الجديدة ، والتقريرات المفيدة ، والزيادات الفريدة التي لم يذكرها من سبق الآثاري ، وهي تُمثِّل معلماً آخرَ من معالم القيمة العلمية لكتاب الهداية ، ومؤشراً بارزاً على الشخصية العلمية النحوية المتميزة التي يتمتَّع بها الآثاري ، ومن هذه الزيادات ، والاستدراكات ، والتقريرات التي أضافها الآثاري ما ذكره في معرض حديثه عن وجوه الياء المثناة من تحتها ، وأنَّها أربعة عشر وجها عشرةٌ منها متفرقة في كتب العربية غير مجموعة في باب واحد صرَّح بأنَّه جمعها في باب واحد ، والأربعة الباقية هي من زيادات الكفاية ، فقال ما نصُّه : " هذا مجموع توجيهات الياء، وعند الأكثرين من النحويين أنَّها عشرة وهي : ياء النسب، وياء التصغير، وياء الإضافة ، وياء الضمير ، وياء المضارعة ، وياء العِلَّة، وياء الإبدال، وياء الزيادة ، وياء النصب ، وياء الجر ، تراها متفرقة في كتب العربية، بعضها بالمنطوق، وبعضها بالمفهوم ، غير مجموعة في باب واحد ، وأمَّا الأربعة البواقي ، فهي من زيادات هذه الكفاية عليها ، والله اعلم " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٥٠)، ومن ذلك أيضاً ما ذكره في حديثه عن معاني حرف (النون) ، فذكر أنَّها تأتي على أحد عشر وجها ، وأنَّ ابن مالك ذكر أنَّ استعمال النون يكون على أربعة أقسام ، أمَّا ابن هشام ، فذكر أنَّ النون المفردة تأتي على أربعة أوجه ، فقال الآثاري بعد عرض رأيهما ما نصُّه : " هذا الذي بوَّب عليه ابن هشام بالمنطوق ، وهو ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة بالمفهوم، كما في غالب الكتب النحوية ، والبواقي من زيادات هذه الكفاية عليها ، والله اعلم " (الآثاري ، ١٩٩٠ ٣ / ٣٢٤)، أمَّا ما ذكره الآثاري من وجوه لحرف النون فتتمثَّل في قوله : " وأقول : الذي جاء من الحروف على أحد عشر وجهاً حرف واحد وهو (النون) ؛ ذلك لأنها تكون أصلاً ، وتنويناً ، وللوقاية، وللمثنى ولشبهه وهو ما ألحق به ، وللجمع ولشبهه وهو ما أُلحق به ، وللإناث، وللذكور، والتوكيد خفيفة أو مشدَّدة ، ويقال : المثقَّلة " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٢١) ، ومن ذلك أيضاً ما ذكره الآثاري ، واستدركه على الحريري في ذكره أسباب إعراب (أمس) ، فقال الآثاري : " وأمَّا أبو محمد الحريري ، فكأنَّه استدرك على نفسه بعد أن اقتصر على التصغير في شعره، ، فقال في نثره: (وهو مبني على الكسر في قول الجمهور إلاَّ أن يُصغِّر، أو يضاف فيُعرب أو يُعرَّف أو يُنكَّر، وقد بناهُ بعضُ العرب على الفتح ، وأنشد قول الراجز (البيت الشعري من الشواهد الخمسين التي، لا يعرف قائلها ، و ينظر : سيبويه ، ١٩٨٨

: ٣ / ٢٨٥) : لقد رأيت عجباً من أمسا ... البيتين) ، فزاد على التصغير : الإضافة، والتعريف بالأداة، والتنكير، فلم يَبْقَ عليه من الأحوال الخمسة سوى : التكسير، وهو من زيادات (الكفاية) على كلامه كما قد علمت ، والله اعلم " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ١٩٦) ، ومنها كذلك ما ذكره من معاني (أو) ، واستدراكه على ابن مالك خمسة معاني لم يذكرها ابن مالك في الخلاصة ، فقال الآثاري : " هذه جملة ما جاءت عليه (أو) من المعاني، وليس في الخلاصة من هذه المعاني الاثني عشر سوى سبعة ليس إلاّ ، وهي : التخيير، والإباحة ، والتقسيم، والإبهام، والشك، والإضراب ، ومعاقبة الواو أي : مرادفتها ، أي : بمعناها ، كما تقدم بيانه ، أمَّا الخمسة البواقي فهي من زيادات هذه الكفاية عليها. والله الموفق " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٣٣٦) .

خامساً: التبويب ، والحصر الجديد للأبواب ، والحدود ، والأنواع ، والأقسام :

لجأ الآثاري إلى إعادة تبويب ، وحصر الأبواب ، والموضوعات النحوية ، وجعلها قسماً واحداً ، وباباً واحداً مستقلاً ، كل ذلك للتسهيل ، والتخفيف على الطالب ، والمتعلِّم ، وقد صرَّح بذلك في كتابه ، وما هذا التبويب ، والترتيب الجديد إلاَّ دليلاً على شخصيته النحوية المتميزة ، وثقافته اللغوية الواسعة التي ساعدته في هذا الأمر، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في ترتيب الضمائر المنصوبة المنفصلة ، وحصرها وفق ترتيب لم يرَ أحداً من النحاة قد جاء بها محصورة وفق هذا الترتيب ، فقال الآثاري : " رجعنا إلى تمثيل الضمائر المنصوبة المنفصلة ، والأصل فيها : إيَّاي ، ويليه : إيَّانا، ويليه إيَّاكَ ، ويليه إيَّاكِ ، ويليه إيَّاكما ، ويليه : إيَّاكم ، ويليه : إيَّاكُن ، ويليه : إيَّاهُ، ويليه : إيَّاها ... ، ويُقال في أصحابها كما قيل في أصحاب الضمائر المرفوعة المنفصلة فيما تقدَّم بيانه. ولم أرَ من النحاة من أتى بها محصورة على هذا الترتيب ؛ وإنَّما يذكرون بعضها، ويشيرون إلى الباقي طلباً للاختصار، وأحسنُ عباراتهم قول الزمخشري : (ولكلّ من المتكلم ، والمخاطب، والغائب - مُذكَّره و مؤنثه و مفرده و مثناهُ و مجموعه - ضمير متصل ، ومنفصل في أحوال الإعراب، ما خلا حال الجر فإنّه لا منفصل لها " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٩) ، ومنه أيضاً ما ذكره في آخر تُوجيهه للحروف المعنوية ، وذكر وجوهها التي استقامت عليها هذه الحروف ، فقال الآثاري ما نصُّه : " هذا آخر توجيه الحروف المعنوية، وقد انحصر جميع ذلك في خمسمائة وجه وثمانية وستين وجهاً ، كما قد رأيت في التبويب على ترتيب لم يُسبق إليه، ولم يقف واقف من قبله عليه ؛ لاشتماله على ما أهمله الأوائل والأواخر من كثير من المسائل. طالب المغنى مفتقر إليه، ومريد غيره من كتب العربية والأصول ما له طريق إلاَّ الاطلاع عليه ، لأنَّه أسلوب جامع على ترتيب نافع، إن شاء الله تعالى " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٥١٥)، ومن ذلك أيضاً ما صرَّح به الآثاري ، وهو يتحدَّث عن حكم ألف القطع ، وألف الوصل في الأسماء، والأفعال، والحروف ، وأنَّ هذا الباب لم يَر أحداً من النحاة قد أعطاه حقَّه ، فقال الآثاري : " وأقول : هذا الباب لم أرَ أحداً من النحاة أعطاه حقَّه ، ولا من المصنفين ، ولا من الشُرَّاح ، وهو حكم ألف القطع، وألف الوصل في الأسماء، والأفعال، والحروف، وهو من لوازم فصل الحرف؛ ولهذا ألحقته به ، وهو باب مهم ؛ إذ الحاجة داعية إليه في أكثر الأعاريب ، وهذا محل الكلام عليه " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٣ / ٥١٥) ،

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في موضوع (العدل) عن المواضع التي يدخلها العدل ، وكانت متفرقة ، وقد جمعها في بابٍ واحدٍ ، فقال الآثاري : " وأقول : المواضع التي يدخلها العدل ستة، وكانت متفرقة في أبواب العربية فجمعتها في بابٍ واحدٍ ، وهو هذا ؛ ليخفَّ حِملها على الطالب إنْ شاء الله تعالى" (الآثاري ، ١٩٩٠ : ٢ / ٢٤٣) ، وقوله في جمع حدود الأسماء ، وجعلها خمسين حدَّاً : " إذا عرفت ذلك ، فاعلم أنَّ جميع حدود الأسماء خمسون حدَّاً ، وهي في هذا الباب، وأمَّا حدود غيرها من كلم العربية ، فهي أيضاً خمسون حدّاً ، والناس يذكرونها متفرقة في أبوابها ، لكني جمعتها في آخر هذا الباب ، فإنَّه لا بأس بجمع المتفرق ؛

عوناً على تقريب استخراجها للطالبين ، فمن أراد الوقوف عليها ، فليوجه وجهه إليها ، والله الموفق " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٨)

سادساً: آراء وتعليقات جديدة ذكرها الآثاري :

ضمَّ كتاب الهداية في شرح الكفاية آراءً وتعليقات جديدة ذكرها الآثاري لم ينبه عليها أحد قبله أو يذكرها ، ومن ذلك ما ذكره ، وأضافه منه صيغة خامسة من صيغ اسم المثال لاسم المفعول ، وقد ذكر له ابن مالك وأبو حيان أربع صيغ ، فقال الآثاري : " وفي التسهيل ذكر له أربعة أمثلة ... ، وأمّا أبو حيان : فإنَّه ذكر هذه الأمثلة الأربعة في (الارتشاف) (ينظر : أبو حيان ، ١٩٩٨ : ٥ / ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨)، ولم يتعرَّض إلى تحديده ؛ تبعاً للأكثرين ؛ واتكالاً على أنَّه محصور، وقد حصره هو ، وابن مالك (ينظر : ابن مالك ، ١٩٨٢ : ٤ / ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩) في هذه الأربعة بغير زائد عليها ، وقد ظفرتُ لها بخامس ، وهو (فاعل) بمعنى (مفعول) " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ١٩٢ - ١٩٣) ، ومنه ذلك أيضاً ما ذكره من أنَّ ياء الكرسي أصلية وياء النسب زائدة ، فقال في موضوع (المنسوب) : " وعلى هذا ، فقولي (كمصريّ) جامع للقيود كلها، ومن العجب للشيخ (يقصد به ابن مالك ، ينظر : الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٧١ و هامش المحقق رقم ١) رحمة الله عليه كيف مثَّل في (الخلاصة) بـ (ياء الكرسي) ، وياء الكرسي ليست بياء النسب ؛ لأنَّها - وإنْ كانت مشدَّدة لكنها - غير مزيدة ولا تدل على نسبة، فلا يصح التمثيل بها، وعلى هذا فلو قال كـ (القدسيّ) أو (المكّيّ) ، ونحو ذلك لكان صواباً بالاشتمال منسوبها على قيود النسب، لكن ينبغي أن يحمل كلامه على أنَّها كـ (ياء الكرسيّ) في التلفظ بها ، لا في الزيادة ؛ لأنَّ ياء الكرسي أصلية ، وياء النسب زائدة بإجماع، ولم أرَ من نبَّه على ذلك ، وهو دقيق ، وكثير من الناس واقعون فيه ، وهو غلط بيِّن - والله اعلم " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٢٧١)

سابعاً : ذكره الردود الجديدة :

ومن ذلك ما ذكره الآثاري من ردٍّ على من ذهب إلى أنَّ (هنا) ، وغيره من أسماء الإشارة مبني ؛ لتضمنه معنى الحرف الذي كان من حقه أنْ يوضع ، فلم يوضع ، فقال الآثاري: " ولهذا نراهم يقولون في (هنا) ، ونحوه من أسماء الإشارة : إنَّه مبني ؛ لتضمنه معنى الحرف الذي كان من حقِّه أن يوضع ، فلم يوضع ، وهذا خطأ متواتر ؛ إذا القول بذلك مردود من ثلاثة أوجه : أحدها : كون (ها) في التنبيه حرفاً ملازماً للإشارة ، وهو (ها) على وزن (لا) في النهي و(ما) في النفي، و(يا) في النداء، وقد اخترت أن يكون (ها) حرف إشارة ، ونبهت على ذلك في فصل الحرف ؛ والدليل على استحقاقه ؛ لذلك ملازمته لاسم الإشارة ؛ والمجاورة لها تأثير ، والثاني : لورود هذا في الكتاب ، وفي الحديث، والكلام الفصيح العربي نثراً كان أو نظماً ، والثالث : شبه المعلوم بالمعدوم ؛ وكيف يجمل بالإنسان العاقل أنْ يقول هذا شيء معلوم موجود يشبه شيئاً معدوماً مجهولاً كان من حقه أن يوضع ، فلم يوضع ؟ ! ، وبالجملة فهذا محال، والقائل به من الأصل مخطئ ، ومن وافق عليه فهو مغرور، والصواب أن يقال في هنا ونحوها من أسماء الإشارة : إنه مبني لشبهه بحرب الإشارة، وهو (ها) ، فإنْ قلت (ها) قد علم أنَّه للتنبيه ! " (الآثاري ، ١٩٩٠ : ١ / ٥٩)

- الخاتمة :

وفي الختام كان الآثاري حلقة وصل بين القديم ، والحديث ، وأنه استحدث مصطلحات نحوية دقيقة ذات بعد مفهومي جديد، وأن تجديده في الرأي والمنهج أسهم في إغناء الفكر النحوي ، وتُعدّ هذه الدراسة أول معالجة علمية لكتاب الهداية في شرح الكفاية، ومما أظهر البحث الآثاري كان صاحبا لرؤية نحوية متقدمة منهجية نقدية ، وكَشف البحث عن عقلية نحوية متميزة لم تنل حظها من الشهرة ، إذ جاء الآثاري باضافات قدَّمها إلى الدرس النحوي بعقلية ثرية جامعة مانعة ، تمثَّلت هذه الاضافات بـ :

أ. مصطلحات نحوية جديدة ، على الرغم من تعدَّد المصطلحات النحوية لدى علماء المذهبين البصري والكوفي إلاّ إنّ ذلك لم يمنع الآثاري من استعمال مصطلحات جديدة ، وإضافتها إلى الدرس النحوي أو تكن مشهورة ، ومن هذه المصطلحات (ياء الأنثلى) ، (همزة الجيئة) ، (الاستعلاء النحوي) .

ب. معاني نحوية جديدة للأدوات ، معلوم أنّ للأدوات معانٍ أصول أتفق النحاة عليها وأجمعوا وهي مبثوثة في صفحات كتبهم بيدّ أنّ الآثاري قد أستدرك وأضاف الكثير من المعاني لهذه الأدوات ، وزاد على ما ذكر النحاة الآخرون ومن هذه المعاني : (باء الإبانة) ، (من التعليلية) ، و (أو التبعيضية).

ج. المؤلَّفات والمصنَّفات الجديدة ، كشف الآثاري في كتابه النقاب عن كتب ومؤلفات جديدة خاصة بالدرس النحوي إذ أوردها واستعملها في عرض مادته العلمية على الرغم من أنَّ أصحاب التراجم قد أكدوا أنّ هذه المؤلفات إمّا مخطوطة بعدُ لم تنل حظها في التحقيق أو أنّها مفقودة ، ومن هذه المؤلفات : كتاب (الكافي في النحو) لابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ، و(الكوكب الدُّري في النحو) للشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الإسنوي.

ـ المصادر والمراجع :

ـ القرآن الكريم .

ـ ابن فلاح (ت ٦٨٠ هـ) ، منصور بن فلاح ، ١٩٩٩ ، المغني في النحو ، تحقيق: عبد الرزاق السعدي ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .

ـ ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ، ٢٠٠٠ ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط ١.

ـ ابن مالك ، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، ١٩٨٢ ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق : د . عبد المنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة .

ـ ابن هشام (ت٧٦١ هـ) ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، (د.ت) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، (د. ط) ، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا .

ـ ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين ،(د.ت) ، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، د . ط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

ـ ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين ، ١٩٨٥ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط٦ ، دار الفكر ، دمشق - سوريا .

ـ ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، موفق الدين يعيش بن علي ،(د . ت) ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت

ـ الآثاري ، زين الدين شعبان بن محمد ، ١٩٩٣ ، القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية ، لزين الدين شعبان بن محمد الآثاري، تحقيق: د. محمد السعيد عامر، ط٢، دار الطباعة المحمدية .

ـ الآثاري ، زين الدين شعبان بن محمد ، ١٩٩٩ ، خمسة نصوص إسلامية نادرة لشعبان ، تحقيق : هلال ناجي ، ط١ ، دار الغربي الإسلامي .

ـ الآثاري (ت ٨٢٨هـ) ، زين الدين شعبان بن محمد ، ١٩٩٩ ، الهداية في شرح الكفاية، تحقيق : عبد الرحمن بن زايد البيشي، سعيد بن علي بن عبدان الغامدي ، ليت محمد لال محمد ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، المملكة العربية السعودية .

ـ الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، علي بن مؤمن بن عصفور ، ١٩٧٢ ، المقرب ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط ١ .
ـ الاإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، علي بن مؤمن بن عصفور ، ١٩٨٢ ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : د.صاحب أبو جناح ، د.ط ، مديرية دار الكتب للطباعة ، الموصل .
ـ أمرئ القيس ، ١٩٨٩ ، ديوان ، تحقيق : حسن الفاخوري ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت .
ـ الانباري (ت ٥٧٧ هـ) ، أو البركات عبد الرحمن بن محمد ، ١٩٨٧ ، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت
ـ الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ، ١٩٩٠ ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله أبن مالك الطائي الجياني ، شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، محمد البدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ .
ـ الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، ١٩٧٧ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العالي ، بغداد .
ـ الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، أبو حيان محمد بن يوسف ، ، ١٩٩٧ ، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، تحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر .
ـ بابشاذ ، طاهر بن أحمد بن ، ١٩٧٦، شرح المقدِّمة المحسبة ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، ط ا ، الكويت
ـ الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، أبو حيان محمد بن يوسف ، ١٩٩٨ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، مصر ـ القاهرة ، ط ١ .
ـ بردي (ت٨٧٤ هـ) ، أبو المحاسن يوسف بن تغري ، (د.ت) ، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، تحقيق : د. محمد محمد أمين ، د. ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ـ البغدادي (ت ١٣٩٩ هـ) ، إسماعيل بن محمد أمين ، (د.ت) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، عُني بتصحيحه على طبعة المؤلَّف : محمد شرف الدين والمعلم رفعت بيلكه الكليسي ، د.ط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
ـ البغدادي (ت ١٣٩٩ هـ) ، إسماعيل بن محمد أمين ، ١٩٥١ ، هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنفين ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة ، استانبول ، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
ـ ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، أبو العباس أحمد بن يحيى ، ١٩٦٩ ، مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ .
ـ الحريري (ت ٥١٦هـ) ، أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، ١٩٩٦ ، ملحة الإعراب، تحقيق : احمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ، ط ٣ .
ـ الحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، ١٩٤١م ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مكتبة المثنى ، بغداد
ـ الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ١٩٩٦ ، الجمل في النحو ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط٥ ، مؤسسة الرسالة .
ـ الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) ، خير الدين بن محمود بن محمد ، ٢٠٠٢ ، الأعلام ، ، ط١٥ ، دار العلم للملايين .
ـ الزمخشري (ت ٦٤٣هـ) ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، ٢٠٠١ ، المفصَّل ، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه : أميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

ـ السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، (د.ت) ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، د.ط ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ـ لبنان.
ـ السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، (د.ت) ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد إبراهيم ، دار الرياض للنشر ، والتوزيع .
ـ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر ، ١٩٨٨ ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي ، مصر ـ القاهرة ، ط ٣ .
ـ العقيلي (ت ٧٦٩هـ) ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن ، ١٩٨٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث ، ودار مصر، القاهرة – مصر.
ـ العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، أبو البقاء البقاء عبد الله بن حسين ، ١٩٩٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، دمشق.
ـ العكبري (ت ٦١٦هـ) ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، ١٩٨٧ ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط ٢ ، دار الجيل ، لبنان ـ بيروت .
ـ العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، هبة الله بن علي محمد بن حمزة الحسني ، ١٩٩٢ ، إمالي ابن الشجري ، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، مصر ـ القاهرة ، ط ١ .
ـ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، أبو على ، ١٩٦٩ ، الإيضاح العضدي ، تحقيق : الدكتور حسن شاذلي فرهود ، ط ١ .
ـ الفرخان ، كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم ، ١٩٨٧ ، المستوفي في النحو ، تحقيق : محمد بدوي المختون ، دار الثقافة العربية ، القاهرة .
ـ الفرزدق ، (د . ت) ، ديوان دار صادر ـ بيروت.
ـ القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي ، (د.ت) ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ، (د.ط) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، والترجمة ، والطباعة ، والنشر، مطابع كوستاتسوماس .
ـ المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، بدر الدين الحسن بن القاسم ، ٢٠٠٥ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، لبنان ـ بيروت ، ط ١.
ـ المرادي (ت٧٤٩هـ) ، أبو محمد بدر الدين حسن ين قاسم بن عبد الله بن علي ، ١٩٩٢ ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
ـ مقريزي ، لأحمد بن علي ، ١٩٧٢ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق : د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب .
ـ المعطي ابن عبد النور، زين الدين يحيى بن عبد ، (د.ت) ، الفصول الخمسون ، تحقيق : محمود الطناحي ، طبع مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه .